جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 19، العدد 1
شعبان 1443هـ / مارس 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مارس 2022م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 19 العدد 1
https//:doi.org/10.36394/jhss/19/1/5

توظيف الوثيقة التاريخية في كتابات الشيخ سلطان بن محمد القاسمي (نماذج مختارة)

خولة حياز[1]

خيرالدين شترة[2]

تاريخ الاستلام: 30-03-2020 تاريخ القبول: 17-05-2020

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى تناول إشكالية رئيسة تتمحور في أهمية الوثيقة في مؤلفات المؤرخ سلطان القاسمي لدورها البارز في أغلب مؤلفاته التاريخية، من خلال دراسة نماذج مختارة من مؤلفاته والتي اعتمد فيها على الوثيقة بصورة شبه كاملة، وذلك لمحاولة إيجاد إجابة عن التساؤلات الآتية: كيف وظّف المؤرخ سلطان القاسمي الوثيقة التاريخية في كتاباته؟ وهل طبق منهج النقد التاريخي على الوثائق التي استخدمها؟ وما الغاية التي سعى إلى تحقيقها من وراء استخدامه لها؟ وما أبرز الصعوبات التي واجهته؟ وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدت الدراسة على نماذج مختارة من مؤلفات المؤرخ سلطان القاسمي التاريخية، وفق منهج استدلالي يهدف إلى التعرف على جزئيات أبحاثه التاريخية، قصد تحديد العلاقات التي تربط بينها وبين مصادره الأرشيفية، وكذا مدى توافقها واتساقها مع الإطار العام لحركية المواضيع التاريخية التي درس وبحث فيها.

الكلمات الدالة: الوثيقة، سلطان القاسمي، النقد التاريخي، الغاية، المصادر، الوحدة.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)
U18200661@sharjah.ac.ae

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

تكتسي الوثيقة أهمية خاصة في عمليات البحث التاريخي؛ لما لها من دور بارز في الكشف عن الحقائق المغيبة، أو في توضيح المعلومات الغامضة وتصحيح المفاهيم الخاطئة. ولذا لا يستطيع أي باحث في التاريخ الاستغناء عنها أو الاستعاضة بغيرها من الأدوات حال توافرها، إلا أن تلك الوثيقة لا تزيد عن كونها مجرد أداة في يدِ المؤرخ الذي لا بد أن يكون على قدر كبير من الموضوعية التي تُحتم عليه أن يستخدمها لمصلحة البحث التاريخي عمومًا.

وجدير بالملاحظة أن الوثيقة التاريخية الأرشيفية أدَّت دورًا كبيرًا في توثيق حقبة التاريخ الحديث والمعاصر لمنطقة الخليج العربي، فهناك ملايين الوثائق التي كُتبت عن تاريخ المنطقة نجدها موزعة بين قارات العالم بَيد أن القسم الأكبر منها لم يُكتب بِيد أبناء المنطقة إنما كتب بيد المستعمرين الأوربيين الذين قَدِموا للمنطقة بهدف استغلالها، ومن أجل ذلك نجد أن أغلبها حافل بمعلومات مغلوطة أو منقوصة أو متعمد إخفاؤها من قبل أفراد تلك القوى التي تصارعت فيما بينها للاستحواذ عليها، ومن أهم تلك القوى: الإمبراطورية البريطانية التي لم تدخر جهدا للسيطرة عليها متبعة مختلف الوسائل ومختلقة حِججًا شتى لنيل ما تصبوا إليه؛ بل إنها لم تتورع عن إلصاق تهم جائرة ببعض القوى المحلية التي نافستها على التجارة، فنسبت إليها أبشع الأفعال كالسلب والنهب ووصفتها بأسوأ الصفات كالدموية والقرصنة. ومن أجل ذلك شعر بعض أبناء المنطقة من المهتمين بتاريخهم ومنهم المؤرخ سلطان القاسمي بالغبن والظلم الذي وقع على سكان المنطقة ممَّن لم يكونوا يطالبون بأكثر من العيش الكريم في أوطانهم، فعمد إلى البحث عن تلك الوثائق ودراسة ما جاء فيها ونقدها نقداً ظاهريًا وباطنيًا، فوضع لنا مؤلفات أعاد فيها كتابة تاريخ المنطقة من وجهة نظر أبنائها مستخدمًا ذات الوثائق التي كتبها واستعملتها المدرسة التاريخية الغربية لإثبات التهم على أهل المنطقة. ولذلك اكتسبت مؤلفاته قيمة معنوية وبحثية لأبناء المنطقة خاصة، وللمهتمين بالتاريخ عامة ممن يبحثون عن الطريقة المنهجية في التعامل مع الوثيقة التاريخية.

ولذا حق لنا أن نجزم بأن الشيخ سلطان بن محمد القاسمي بكتاباته التاريخية العديدة والمتنوعة حتى تلك التي انطبعت بالصبغة الأدبية يُعد مؤسس المدرسة التاريخية الإمارتية والخليجية ككل.

وتكمن أهمية الدراسة، في أنها ربما تكون من الدراسات الأكاديمية القليلة التي تتناول دور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي في إعادة بناء الخطاب التاريخي والتأسيس للمدرسة التاريخية الخليجية بالاستناد على الوثيقة الأصلية بهدف مراجعة شاملة لتاريخ الخليج العربي بدءاً بتوظيف المصطلح التاريخي وانتهاء بتحليل عناصر الحدث التاريخي، إلا

أن ما قمنا به هو محاولة جادة وجديدة بالاعتماد على عينة من كتابات المؤرخ سلطان القاسمي. وهو ما يحيلنا إلى تحقيق هدفين مهمين هما:

- العمل على كشف التدليس الذي لازم القراءة المحدودة لتاريخ الخليج العربي ومن ثم تبيان اجتهادات المؤرخ سلطان القاسمي في هدم الرؤية التاريخية الغربية في كتابتها لتاريخ الخليج العربي الحديث وعلاقة كل ما سبق بالظاهرة الاستعمارية.
- وضع دراسة علمية أكاديمية بين أيدي الباحثين تناقش رؤية المؤرخ سلطان القاسمي في التأسيس للمدرسة التاريخية الخليجية.

أ. المشكلة البحثية:

إن موضوعنا هذا والموسوم بـ: توظيف الوثيقة التاريخية في كتابات الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، موضوع شائكةٌ جوانبُه، عويصةٌ طرائقُه، متشعبةٌ عناصرهُ أيّما تشعّب، لأنه يخوض في أمر التاريخ والمجتمع والثقافة والفكر والحضارة والإصلاح بأنواعه المختلفة، أي أنه يخوض في موضوع تطور الفكر التاريخي الحديث والمعاصر. فلا بد إذًا من طرح تساؤلات جمّة تتعلق بجوانب مهمة في مسيرة الكتابة التاريخية لدى الشيخ سلطان القاسمي:

ما المقصود بالوثيقة؟ وكيف تطورت مدارس النقد التاريخي في العصر الحديث؟ وكيف وظَّف الشيخ سلطان عملية المقارنة والقياس بين المصادر من أجل بناء خطاب تاريخي جديد يخدم الهوية التاريخية للخليج العربي؟ وما الأهداف التي تغيَّاها المؤرخ سلطان القاسمي في الإصرار على توظيف الوثيقة التاريخية كمصدر أساسي في كتاباته؟ وكيف ساهم في كشف التدليس الذي مورس في بناء الصيرورة التاريخية للخليج العربي؟ ومن ثم كيف هدَّم الرؤية التاريخية للغرب في كتابته لتاريخ الخليج العربي بدءاً بصياغة المصطلح وإعادة بناء الخطاب التاريخي وانتهاءً بالدعوة لتأسيس المدرسة التاريخية الوطنية؟ وما التحديات التي واجهها عند بحثه عن هذه الوثائق؟

ب. الفرضية:

تفترض الدراسة - بالاعتماد على جملة المصادر الأولية والتي هي في النهاية الكتابات التاريخية للشيخ سلطان القاسمي – أنه كان للشيخ سلطان القاسمي دورٌ مؤثرٌ في بناء قواعد وأسس المدرسة التاريخية الخليجية وإعادة بناء الخطاب التاريخي بعد مراجعة وتنقيح المادة الأولية لهذا الخطاب (الوثيقة).

ج. منهجية البحث:

تقوم منهجيّة البحث على منهجين هما: المنهج التاريخي ومن خلاله عملنا على استرجاع واسترداد معطيات الماضي لنتحقق من مجرى وسير الأحداث، ولنُحلل جملة المشكلات البحثية التي طرحها الشيخ سلطان القاسمي بدايةً، بهدف تعقّب الظاهرة ومتابعتها تاريخيًا، ومراجعتها من خلال مصادرها المختلفة التي استند عليها، مع تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بها، وكذا عرض النتائج للنقد والتحليل للتعرف على مصداقيتها ودقتها، كما استندت الدراسة على المنهج المقارن بهدف استخراج المفاهيم الدراسية والنصوص المنهجية من مصادرها، معتمدين في ذلك على التحليل الفكري والمعرفي القائم على معرفة أنماط الدراسات المختلفة، وهو ما سيساعد على فهم النص الذي نقوم بدراسته، وذلك من خلال المقارنات التي توضح نقاط الالتقاء، ونقاط الاختلاف الموجودة.

وتألفت الدراسة من أربعة مباحث، كانت على النحو الآتي:

1. سلطان بن محمد القاسمي مؤرخًا.
2. الوثيقة والنقد التاريخي.
3. الغاية من توظيف الوثيقة التاريخية في كتابات المؤرخ سلطان القاسمي.
4. تطبيق المؤرخ سلطان القاسمي لقواعد النقد التاريخي الظاهري والباطني.

1. سلطان بن محمد القاسمي[1] مؤرخًا:

حفِلت السيرة الذاتية للمؤرخ سلطان القاسمي بعدد من المواقف التي أثرت فيه ودفعته إلى اختيار دراسة علم التاريخ. ويجدر بنا قبل عرض مباحث الدراسة تناول أبرز تلك المواقف؛ لما لها من أهمية في تكوينه الفكري والثقافي والأكاديمي.

ولد المؤرخ سلطان القاسمي في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين المنصرم في السادس من شهر يوليو عام 1939 في إمارة الشارقة، إحدى أهم إمارات الساحل المتصالح لأسرة القاسمي الأسرة الحاكمة فيها. وتلقى تعليمه الأساسي في مدرسة القاسمية بالشارقة، ثم انتقل إلى الكويت ليلتحق بمدرسة الشويخ الثانوية خلال سنة 1959م (القاسمي،2012 ث، ص ص 7،56، 259). وفيها انضم إلى حزب البعث النشط مع بعض رفقائه في ذات السنة، ما لبث أن أعلن عن انسحابه منه بعد أن تعرض لموقف هدد حياته على إثر رفضه

(1) صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة عضو المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، تولى حكم إمارة الشارقة سنة 1972م.

لتهجم أعضاء من الحزب البعثي على الرئيس جمال عبدالناصر رئيس جمهورية مصر العربية وسخريتهم من دعوته لفكرة الوحدة (القاسمي، 2012 ث، ص ص 251، 268، 266). فغادر الكويت عام 1960م تاركا الدراسة، وعاد إلى إمارة الشارقة حيث عمل مدرسا في مدرسة الصناعية بالشارقة لمادتي اللغة الإنجليزية والرياضيات مدة سنتين ونصف ثم ترك الوظيفة لمعاودة تعليمه الثانوي فالتحق بمدرسة دبي الثانوية. انتقل بعدها إلى مصر للالتحاق بجامعة القاهرة بكلية الزراعة سنة 1965م وبعد نحو ست سنوات حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الزراعية أثناء سنة 1971م (القاسمي، 2012 ث، ص ص 269، 272 - 271، 292، 397). تولى المؤرخ سلطان القاسمي منصب مدير مكتب سمو حاكم إمارة الشارقة التي كان يحكمها شقيقه الشيخ خالد بن محمد القاسمي (1931 - 1972م) في أكتوبر سنة 1971م. وفي شهر ديسمبر من السنة نفسها عُين بمنصب وزير التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلن عن تأسيسها في الثاني من شهر ديسمبر عام 1971. وبعد أشهر قليلة تولى الحكم في إمارة الشارقة خلفا لأخيه الشيخ خالد بن محمد القاسمي (القاسمي، 2012 ث، ص ص 400 - 399، 408، 417).

لم تمنعه مهام عمله كحاكم لإمارة من أكبر إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة عن مواصلة دراسته العليا في فلسفة التاريخ؛ لنيل شهادة الدكتوراه بعدما تحولت فكرة الدفاع عن أجداده القواسم إلى هاجس ملح دفعه لمواصلة دراسته، وإثبات قناعته بالحجة والدليل العلمي وبحسب أصول البحث الأكاديمي المعترف به عالميا، فسعى إلى التسجيل في جامعة إكستير (University of Exeter) البريطانية سنة 1983م (القاسمي، 2012ت، ص171) وفي سنة 1985م تمت مناقشة أطروحته تحت عنوان « أسطورة القرصنة العربية في الخليج» (القاسمي، 2012ت، ص ص171 - 173) التي فنّد فيها التهم الموجهة للقواسم، وقدّم ما يثبت براءة أهل الخليج عامة والقواسم خاصة من تلك التهمة الشنيعة. عاد بعدها المؤرخ سلطان القاسمي للتدريس في جامعة الشارقة لسنوات عدة كمدرس لمادة التاريخ، وخلال تلك السنوات كتب وأعد مجموعة من الكتب التي تناولت التاريخ الحديث والمعاصر لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وقد أسهمت تلك الأحداث المتلاحقة في حياته، وتنقله ما بين الشارقة والكويت والقاهرة وبريطانيا وبلدان أخرى في تكوين شخصيته العلمية، كما أسهمت الأحداث التي مر بها الوطن العربي ومنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في تكوين شخصيته الوطنية والعروبية الوحدوية، وترجم ذلك الإيمان الراسخ بفكرة الوحدة عمليا من خلال حرصه على دعم اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

2. الوثيقة والنقد التاريخي:

يُدرك المؤرخون العاملون في حقل الكتابة التاريخية أهمية الوثيقة باعتبارها أداة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المؤرخ في الحصول على مادة دراسته في أي موضوع

يتناولـه بالبحـث والتقصـي؛ ولـذا حظيـت باهتمـام خـاص حتـى عدَّهـا البعـض منهـم حجـر زاويـة فـي أي دراسـة تاريخيـة كشـارل سـينوبوبس (1854 - 1942م) الـذي قـال :«لا تاريـخ بـدون وثيقـة» (العـروي، 2005، ص 19). وشـارل فيكتـور لانجلـوا (1863 - 1929) الـذي قـال:« التاريـخ ليـس إلا وضعيـة عمـل بالوثائـق»، ومـن المعلـوم أن كلا مـن لانجلـوا وسـينوبرس قـادا توجـه المدرسـة المنهجيـة أو كمـا عرفـت باسـم المدرسـة الوضعانيـة التـي تعتبـر رائـدة منهـج البحـث العلمـي فـي التاريـخ، واللـذان دعـا إلـى تجنـب أي تأمـل فلسـفي أثنـاء مزاولـة الكتابـة التاريخيـة، وطالبـا المؤرخيـن بتطبيـق تقنيـات دقيقـة جـدا أثنـاء جمـع المصـادر ونقـد الوثائـق (كوثرانـي، 2013، ص ص 169، 166). وتُعـد عمليـة النقـد التاريخـي ممارسـة علميـة تسـير وفـق منهجيـة معينـة، تنقـل المـؤرخ مـن مرحلـة القـراءة والاقتبـاس إلـى مرحلـة الفحـص والتدقيـق بهـدف الوصـول إلـى الحقيقـة التاريخيـة بحيـاد، مسـتخدمة سلسـلة مـن الأدوات التـي تُعينـه علـى صناعـة مـادة تاريخيـة علـى أسـس علميـة واقعيـة بعيـدا عـن المشـاعر الخاصـة أو التحـزب لـرأي أو التعصـب لفكـرة (المخلافـي، 2014، ص5). ويكتسـب النقـد التاريخـي أهميتـه الكبـرى مـن الممارسـة البحثيـة المتعلقـة بالكتابـة التاريخيـة، إذ أنهـا تلـزم المـؤرخ بإجـراء ثـلاث عمليـات كبـرى أثنـاء اسـتعماله للوثيقـة مبتـدأ بالنقـد الخارجـي ثـم الداخلـي أو الباطنـي بشـقيه السـلبي والإيجابـي، ثـم المقارنـة بيـن المصـادر وفـق التوضيـح الآتـي:

2 - 2 النقد الخارجي والداخلي

تـؤدي عمليـة النقـد بشـقيه الخارجـي والداخلـي عمـلا محوريـا أثنـاء دراسـة الوثائـق قبـل الاسـتفادة منهـا والاطمئنـان إلـى محتواهـا المعرفـي مـن خـلال التأكـد مـن أصالـة الوثيقـة وعـدم تعرضهـا للتزويـر، فاتبـاع خطـوات عمليـة النقـد الخارجـي تسـاعد المـؤرخ علـى تحديـد زمـن تدويـن الوثيقـة ومـكان تدوينهـا، فـإذا تأكـد مـن تلـك المعلومـات نقدهـا نقـدا تصحيحيـا بهـدف معرفـة أصـول مـا بحوزتـه مـن نسـخ غيـر أصليـة فـي حـال أضطـر للتعامـل مـع تلـك النسـخ لفقـدان الوثيقـة الأصليـة الراغـب فـي الاسـتفادة منهـا (محمـد، 2016، ص 31). ويتزامـن مع النقد الخارجـي للوثيقـة، النقـد الداخلـي الـذي ينقسـم إلـى قسـمين: الأول وهـو النقـد الداخلـي أو الباطنـي الإيجابـي الـذي يركـز فيـه الباحـث علـى تفسـير مـا جـاء فـي الوثيقـة والـذي يُعـرف بنقـد التفسـير، أمـا النـوع الآخـر فهـو النقـد الباطنـي السـلبي والـذي يحـاول مـن خلالـه الباحـث اسـتنباط أهـداف المؤلـف وغرضـه مـن الكتابـة ودرجـة دقتـه فـي النقـل والتدويـن. وتلـك العمليـات التفصيليـة أثنـاء التعامـل مـع الوثيقـة التاريخيـة تفرضهـا طبيعـة المعرفـة فـي التاريـخ حينمـا يتعامـل الباحـث مـع الوثيقـة والتـي تعتبـر الأثـر المـادي الوحيـد الباقـي مـن الزمـن الماضـي، ولـذا فـإن قـراءة الوثيقـة والبحـث فـي معانيهـا المجازيـة والحقيقيـة وفهـم اللغـة التـي كتبـت بهـا فهمـا دقيقـا يسـهم فـي اسـتخلاص معلومـات مـن الممكـن الاعتمـاد عليهـا فـي دراسـة أيـة ظاهـرة أو حـدث تاريخـي. ومـن أجـل ذلـك يُلـزم الباحـث بإجـراء تحليـل دقيـق يفصـل فيـه كل واقعـة مـن الوقائـع الجزئيـة

المعروضة إجمالا في الوثيقة، فلا يمكن أخذ المعلومات بالجملة دون تحليل وتفصيل، فكل معلومة في الوثيقة لها وزنها المعرفي وقيمتها العلمية بحيث تستحق من الباحث أن يدرسها بمعزل عن المعلومات الأخرى، ويبحث في مدى مصداقيتها وتناسقها مع المعلومات التي حصل عليها. وتصبح عملية النقد تلك ملحة أكثر في حال لاحظ الباحث ورود معلومات غير متوافقة مع الحقيقة الواقعية (لانجلوا وسينيوبس، 1981، ص ص 19 - 20). ومن المهم أن يدرك الباحث أن الهدف من نقد النصوص خارجيا وداخليا ليس هو النص نفسه إنما المعلومات التي تحتويه تلك الوثيقة (الصباغ، ص 288). والمجمل من عملية النقد تلك له تفصيلات تخضع للهدف والغاية من تلك الممارسة النقدية، بحيث تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالوثيقة بِدأ من المضمون، وانتهاء بالمدون نفسه وفق التفصيل الآتي:

أ. نقد التأويل:

يختص نقد التأويل بدراسة المعاني الظاهرة في الوثيقة (حمزة، 2011، ص135) من خلال محاولة إدراك المعنى الحرفي لمضمون الوثيقة الوارد في النص، ثم البحث عن مقصود الكاتب مما كتبه فيها (يزبك، 1990، ص 113). والبحث عن مضمون المكتوب ومقصود الكاتب واقع فرضه وجود نصوص تاريخية وصِفت بأنها كانت صامتة أو مبتورة أو أنها كانت تخفي وراء ما كتب على السطور حقائق مستترة فرضت على الباحث أن يلجأ للتأويل أو التفسير؛ ليستنطق الصامت ويكمل المجزوء ويستظهر الحقيقية (محمد، 2016، ص19). وبالرغم من وجوب تلك العملية الدقيقة إلا أن الأمر ليس على الإطلاق كما قد يتوهم الباحث، فلا يسمح للباحث أن يطلق العنان لظنه ولا أن يرجحه على غيره إلا في حال أنه وجد أن المعنى الحرفي للنص غير معقول أو أنه مضطرب أو منافيا للوقائع التاريخية المعروفة والمشهورة، ففي تلك الحالة يُسمح للباحث بالتصدي لتلك النصوص ومحاولة تأويلها واستنطاقها حتى لا يؤخذ عليه أنه أدى دورا سلبيا أمام مشهد تاريخي غير عادي لم يكن مدعوما بالمعطيات، أو لم يكن مقبولا بالعقل ولم يؤيده شاهد ملموس من الممكن الركون إليه، ففي تلك الحالة يصبح اللجوء إلى التأويل أمرا حتميا لابد منه. ولكن مع وجود ضابط أخلاقي وهو أن يحترم النص الذي بين يديه فلا يعمل على تأويله بما يناسب هواه ويلبي مبتغاه (يزبك، 2016، ص ص 115 - 116)، أي يكون منصفا وموضوعيا في التعامل معه ملتزما بالحدود المسموحة التي لا تخرجه من حدود التأويل إلى حد التَّقويل حينما يفرض على النص معان لا يحتملها ولا يطيقها، أو حينما يتجرأ ويتجاوز حدود التأويل بتقويل النص ما لم يقله أو بكتمان ما قاله النص، ففي هذه الحالة يكون الباحث قد خرج من حد التأويل المنهجي الرصين إلى التضليل والتحريف والاختلاق (محمد، 2016، ص 22) وتلك الأفعال لا يمكن أن تقبل من أي باحث في أي علم كان.

ب. نقد الكفاءة والصدق والدقة

عند قيام الباحث بإخضاع الوثيقة للنقد المتعلق بنقد كاتب الوثيقة والمكتوب فيها، لا يمكن أن يفصل بين ثلاثة عمليات نقد مهمة ومترابطة مع بعضها ترابطا يستوجب على الباحث أن يجريها بصورة متزامنة مع بعضها البعض، فإذا استخدم الباحث نقد الكفاءة بغية تبيان قدرة كاتب الوثيقة على تدوينها، فأنه لن ينتهي من نقد الكفاءة إلا إذا أخضعها لنقد الصدق ليتأكد من عدم تعمد الكاتب المراوغة أو الكذب، ليطمئن إلى أن محتوى الوثيقة الصادق وخالٍ من المعلومات الكاذبة (حمزة، 2011، ص135). وبالتالي فإن نقد الكفاءة يختص بالجانب المتعلق بظروف إنتاج تلك الوثيقة والداعي لها لاسيما إذا كان الكاتب شاهد عيان على ما دوَّنه فيها، ولكن هل ذلك الشاهد يمتلك الكفاءة البدنية التي تؤهله لأن يكون شاهدا على الحدث بحيث أنه لا يعاني من نقص أو خلل أو إعاقة قد تؤثر في استقباله وفهمه للحدث التاريخي؟ الإجابة على هذا التساؤل هو من مهام عمل نقد الكفاءة، فإذا أثبت ذلك النقد أن الكاتب يمتلك الكفاءة البدنية يأتي دور نقد الصدق الذي يتأكد من خلاله الباحث أن كاتب الوثيقة أو الشاهد عليها لم يتعمد التحريف أو التزييف وأنه صرح بالحقيقة كما هي، فدور نقد الصدق يتمحور في البحث عن الأخطاء المقصودة، بينما نقد الدقة يسعى إلى الكشف عن الأخطاء غير المقصودة التي يمكن أن يكون قد وقع فيها كاتب الوثيقة أو الشاهد عليها دون قصد منه (محمد، 2016، ص27). وتكمن أهمية تلك العمليات المتسلسلة من مراحل النقد الخارجي والداخلي في ضرورة تصفية الحقائق الواردة في الوثيقة لاستبعاد الزائف منها بقدر المستطاع، ولذا ينبغي على الباحث أن لا يعمل على ما لديه من أصول تاريخية ووثائق كوحدة واحدة أثناء عملية الفحص والتدقيق، بل عليه أن يقسم تلك الوثائق إلى قسمين : أصول موثوق بصحتها، وأصول مشكوك فيها، وتلك الأصول هي المعنية بالفحص والتدقيق أكثر من غيرها، فإخضاعها لعملية النقد سيؤدي إلى الإثبات العلمي لما ورد فيها من حقائق تاريخية يبحث الباحث عن حقيقتها. فإذا انتهى الباحث من تلك المراحل ونتج عنها تصفية الوثائق الموثوق فيها عليه أن يشرع في عملية التركيب أو البناء التي تتم عن طريق تجميع الحقائق التاريخية المشتملة على كثير من الجزئيات التفصيلية المتنوعة، والمتفاوتة فيما بينها من حيث الموضوع والمدلول ومن حيث درجة العموم والتخصيص وأيضاً من حيث مستوى التثبت أو التشكيك في محتواها (يزبك، 1990، ص118، ص ص 145 - 146). وبقدر التزام الباحث أو المؤرخ بإجراء عمليات تحليل الوثيقة، والتأكد من الظروف المحيطة بها التي ولدتّها وفق منهجية النقد المتعارف عليها، تظهر قدرته على ما يملكه من قدرات على التحليل والتطبيق، ومدى ما يملكه من قدرة إبداعية تتجلى من خلال قدرته على إعادة هندسة الأحداث بصورة أدق (عثمان، 1963، ص 146). ومن ثمّ فإن مفهوم فكرة الوثيقة يعتمد على بديهية المؤرخ وبراعته في استخدام أدوات العمل لديه وعلى معارفه كما أنها تعتمد بصورة أكبر على ذاتيته وذكائه وعلى ما يمتلكه من ثقافة في التعامل مع الوثيقة كما قال ذلك هنري مارو

(مـارو، 1971، ص 63) فـي كتابـه.

2 - 3 عملية المقارنة والقياس بين المصادر وبناء الخطاب التاريخي

تهدف عملية المقارنة بين المصادر إلى تمحيص الأصول التاريخية والوثائق المصدرية التي حصل عليها الباحث أثناء تجميعه لها، لتحديد مدى درجة مطابقتها أو تشابهها أو التناقض فيما بينها (محمد، 2016، ص 31). فالمتحصل لدى الباحث من أصول ذات حقائق التاريخية، تحتاج منه إلى تنظيم وإعادة ترتيب أو تركيب للحقائق تلك بهدف تجميعها ليكون منها قطعة متكاملة منظمة من المعرفة التاريخية الجزئية التي تم تجميعها من الوثائق المختلفة، إلا أن تلك العملية الدقيقة تتضمن سلسلة من العمليات المترابطة والمتداخلة بصورة عميقة يصعب معها فصل الواحدة عن الأخرى فصلا كاملا، يبدأها الباحث بتكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة توصل إليها، ثم تقسيمها إلى أقسام متجانسة وتصنيفها فإذا تبدت له ثغرات معينة أو فجوات عليه أن يملأها بالمحاكمة المعتمدة على موازنة الأحداث الماضية بالحاضرة، ثم عليه أن يبحث عن العلاقة بين تلك الحقائق المصنفة لديه ضمن هيكل معين ليصل إلى تعميمات أو نتائج ذات معنى مقبول (الصباغ، ص- ص 306 - 307). ومن ثم فإن عملية تركيب النص وإعادة بنائه لا يمكن أن تتم قبل الانتهاء من إجراء المقارنة بين المصادر التي سبق نقدها ظاهريًا وباطنياً.

وفي هذا السياق نجد أن الشيخ سلطان قد أحسن التعامل مع الوثائق بالجملة حيث وظَّف الطريقة الاستقرائية، وهو ما ساعده على إعادة بناء الماضي انطلاقاً من أدوات ووسائل إعتمدت أصلاً على تدخله المباشر، ولعل أهم هذه الأدوات التي ارتكز عليها في بناء خطاب تاريخي مستجد للمنطقة: توظيف التجريد، ربط الإطار الزماني والمكاني، وربط العلاقات، ووضع الفرضيات، وطرح الأسئلة، ذلك أن التاريخ ودراسته تتطلب القدرة على الاستدلال، ومن ثم القدرة على التجريد.

شيء آخر يجب الإشارة إليه وهو أن الطريقة المتبعة مع الوثائق لدى الشيخ سلطان هو أنه كان ينتقي بنفسه مجموعة وثائقه المتميزة بالكثرة والتنوع والشمولية، ومن ثم كان يختار وثائقه، وليس بالضرورة أنه يعرف حتمًا النتائج التي سيتوصل إليها، فهو عادة ما كان ينطلق من فرضيات متعددة ومن إشكاليات متنوعة.

فالطريقة التي كان يستغل بها الوثيقة هي أقرب إلى المنهجية الوضعانية منها إلى المدرسة التاريخية الحديثة، حيث كان يقوم باستخراج المعلومات من النصوص ثم يتعامل مع النص باعتباره لا يُعطي كل الحقائق التاريخية المطلقة، ومن ثم يقوم باستخراج الحقيقة من نصوص متعددة، فالوثيقة الواحدة لديه ليست نصاً مقدساً.

إن أهم خطاب مهيكل لبناء الخطاب التاريخي لدى الشيخ القاسمي من خلال توظيفه للوثيقة هو قدرته العجيبة على صناعة الإشكالية، أي التعبير عن الأشياء المشكوك فيها في المحتوى، بمعنى التنبيه إلى المشاكل التي يُثيرها موضوع الوثيقة أو بعض أجزائها، فالهاجس الابستمولوجي لديه جعله دوماً يسعى إلى تقريب الهوة بين التاريخ الذي يكتب على المستوى الأكاديمي (الجامعي)؛ والتاريخ الذي يُقدم إلى ما دون هذا المستوى.

ومما ساعده أيضاً في بناء خطابه التاريخي الجديد هو تميزه بملكة القراءة المتأنية، ووضع النص التاريخي في إطاره الزماني والمكاني (الإسقاط التاريخي للحدث)، وتمكنه من ذكر بعض الآراء والتفسيرات المؤيدة أو المعارضة لمحتوى الوثيقة، لكن موهبته التاريخية الحقة برزت بشكل جلي في قدرته على طرح الأسئلة (التجريد المتتابع) بغرض تفكيك النص إلى مجموعة أفكار رئيسة أو ثانوية ومن ثم بناء استنتاجات أولية بقصد ربط نص الوثيقة بالغاية المتوخاة منه.

3. الغاية من توظيف الوثيقة التاريخية في كتابات المؤرخ سلطان القاسمي

تعد الأهداف والغايات التي يسعى الباحث إلى تحقيقها خلال قيامه بعمليات البحث والكتابة بمثابة البوصلة التي تحدد اتجاهات سيره بين أروقة المراكز والمكتبات والدور التي يزورها بحثا عن الوثيقة المراد تحقيقها ليُضمّنها كتاباته، إما إظهارا للحقيقة أو دفاعا عن قضية أو تصويبا لفكرة أو تجميعا لوثائق تفيد زملائه من الباحثين الآخرين في ذات الحقل العلمي الذي يبحث فيه. وليس صعبا أن نستشف تلكم الغايات والأهداف التي سعى المؤرخ سلطان القاسمي إلى نيلها من خلال عمله البحثي، ومنها:

3 - 1 إعادة بناء الخطاب التاريخي والتأسيس للمدرسة التاريخية الخليجية:

نتج عن التنافس الشديد بين القوى المختلفة التي أرادت فرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي، رصد وتدوين أحداثا تاريخية أثرت على مجريات الأمور في المنطقة، وأنتجت أطنانا من الوثائق تروي فيها كل قوة الحدث من زاويتها، الأمر الذي أدى إلى شيوع أفكار معينة لم تُرضِ أبناء المنطقة الذين لم يكونوا يملكون الأدوات التي تمكّنهم من عرض وجهة نظرهم فيما جرى من أحداث في ذلك الوقت. ولعل أهم تلك المعلومات المغلوطة التي سعى المؤرخ سلطان القاسمي إلى تصحيحها، هي النظر إلى الصراع الذي نشب بين القواسم والبريطانيين على أنه نوع من الصراعات السياسية للهيمنة، في حين أنه كان نوعا من الصراع التجاري الذي لا يبرر لبريطانيا استخدام القوة المفرطة في تعاملها مع القواسم لتحطيم سفنهم وتكبيلهم بالمعاهدات الجائرة، وهو ما عمل المؤرخ على إثباته من خلال إلقاء الضوء على وثائق جديدة لم يتم الكشف عنها ولم تُدرس من قبل عن

تاريخ الخليج، كاشفا عن روايات مختلفة للوقائع التاريخية أثبتت أن الصدامات بين القواسم والبريطانيين كانت نتيجة حرب تجارية». تلك المعلومة التي أراد تصحيحها جاءت في سياق أطروحة أكاديمية قدمها لجامعة أكستيرا ونال عليها درجة الدكتوراه، وكان هدفها كما قال في المقابلة التي أجرتها معه الإذاعة البريطانية هو «تصحيح معلومات مغلوطة عن تاريخ منطقة الخليج العربي، والتي كان فيها تجنٍ من قبل المؤرخين البريطانيين بحسب رأيه، وكان من نتائج تلك الأطروحة أنه أنصف دور القواسم تاريخيا». وأدت به دراسته إلى هذا الموضوع أن أثبت مكّمن الخطأ في انتشار تلك المعلومة المغلوطة عن القواسم، والتي أرجعها المؤرخ إلى اعتماد المؤرخين البريطانيين في حديثهم عن الصراعات في الخليج على كتاب «تاريخ البحرية الهندية» دون تحقيق أو تنقيب في الوثائق التي اعتمدوا عليها، فنتج عن ذلك كما قال المؤرخ سلطان القاسمي أن «عوملت عائلة القواسم ككبش فداء، واتُهمت بالقرصنة لثلاثة وعشرين عاما في مرحلة مهمة جدا من تاريخ شركة الهند الشرقية» (منشورات، 2018، ج1، ص ص88 - 90). وهذا ما سعى إلى توضيحه المؤرخ سلطان القاسمي مصححا تلك المعلومة التاريخية.

كذلك حظي موضوع الربان العربي أحمد بن ماجد (1421م1500-م) باهتمام المؤرخ سلطان القاسمي الذي تصدر لتصحيح معلومة منتشرة بكثرة وهي أن أحمد بن ماجد هو من أوصل القائد البرتغالي فاسكودي جاما (1469 - 1524م) من الساحل الشرقي الإفريقي إلى الهند، فبيَّن من خلال الوثائق البرتغالية التي استخدمها في وضع كتاب (بيان للمؤرخين الأماجد في براءة ابن ماجد) أن من أوصله هو غجراتي من الهند وليس البحار العربي أحمد بن ماجد، وحينما وجد اعتراضا على هذه المعلومة قرر تأكيدها بالإثباتات الموثقة مستعينا بالوثائق البرتغالية وبما كتبه المؤرخين البرتغاليين في القرن السادس عشر الميلادي (القاسمي، 2004ص ص 9 - 10). وبعد أن أثبت المعلومة بالوثيقة الأصلية طالب المسؤولين عن الكتب المدرسية بتصحيح المعلومة (فهمي، 2013). وحرصه على تبرئة الربان العربي أحمد بن ماجد من هذه التهمة التي ينظر إليها بعض الباحثين على أنها مفخرة للعرب، ودليل تطورهم في علوم البحار، هو من باب حرصه على التصويب وعدم التلفيق في التاريخ خاصة وأن بعض الباحثين يلقي باللائمة عليه فيما آلت إليه الأمور في المنطقة بعد وصول المستعمرين إليها.

كذلك اهتم المؤرخ سلطان القاسمي بتصحيح بعض المعلومات التي وردت في بعض المصادر والأصول التاريخية المتعلقة بتاريخ الكويت ككتاب (تاريخ الكويت) للمؤرخ عبدالعزيز الرشيد، وهو الكتاب الذي حظي بانتشار واسع على اعتبار أنه من أوائل الكتب التي تناولت تشكيل إمارة الكويت وتاريخ آل الصباح فيها والمكان الذي قدموا منه لتشكيل إمارتهم فيها، فقد ورد في الكتاب أنه قد اختلف في وطن آل الصباح الأصلي وأن جدهم

الأكبر كان في نجران، وقيل أنهم انحدروا من خيبر. وما صححه عبدالعزيز الرشيد واطمأن إليه «أنهم كانوا في (الهدار) من مقاطعة الأفلاج في نجد»، وعن سبب هجرتهم منها ذكر العبارة التالية :« أما سبب هجرتهم منه فلا نعلم عنه شيئا، وغير بعيد أن يكون سببها إهانات فوجئوا بها من أناس أدنياء، أو ذلة ضربت عليهم لم يطيقوا دفعها» (الرشيد، 1978، ص ص33 - 34) وتلك المعلومات تناولها المؤرخ سلطان القاسمي بالنقد والتصحيح معتمدا على وثائق أصلية وليس بها أية مادة قد تم نشرها سابقا ذاكرا «أنه استقى من مصادره الجديدة ما يبرز الصورة كاملة» مكنته من إصدار كتابه (بيان الكويت سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح) ذاكرا في مقدمته «أن الفترة التي اختارها للبحث كثر فيها الجدل وأن من جاء قبله لم يستطع إنهاؤه بإبراز الحقيقة كاملة، وأن هناك روايات أضيفت للتاريخ دون التحقق من صحتها وأنها أصبحت جزءا من تاريخ الكويت الذي يدرس في المدارس والجامعات» (القاسمي، 2004، ص 9) فقد بين في كتابه ذلك أن العتوب كانت طائفة من ثلاث طوائف أخرى تسكن بالقرب من الديلم الواقعة في متنصف المسافة بين أبو شهر ومدخل شط العرب، وكانت تعمل في مغاصات اللؤلؤ القريبة من البحرين التابعة لفارس في ذلك الوقت، والتي يوجد فيها مسؤولين تابعين للبحرين عملوا على بث بذور الفتنة بين تلك الطوائف حتى لا تتحد ضدهم الأمر الذي أدى إلى نشوب حروب وصراعات نتج عنها قرار العتوب مغادرة الأراضي الفارسية والتوجه إلى البصرة ودخولهم فيها في الواحد والعشرين من شهر ديسمبر سنة 1701م تحت سلطة العثمانيين، إلا أن والي البصرة كان متخوفا من وجودهم في البصرة فأشار عليهم مع الخليفات أن يتوجهوا إلى مكان بعيد عن البصرة فتوجهوا إلى خور عبدالله ونزلوا منطقة أم قصر، ما لبثوا أن غادروا من أم قصر ناحية الكويت بعد أن اشتد الصراع بين العتوب والهولة بصورة أعجزت والي البصرة عن إتمام الصلح بينهما. (القاسمي، بيان، ص ص 12 - 14).

والمقتطفات السابقة من كتاب المؤرخ سلطان القاسمي تصحح معلومة نزول العتوب من نجد وتبين أنهم نزحوا إليها من بر فارس. والمعلومة الأخرى التي سعى المؤرخ سلطان القاسمي إلى تصحيحها هي اتهام الشيخ مبارك بن صباح الصباح (1840 - 1915م) بقتل أخويه محمد بن صباح الصباح (1838 - 1896م) وجراح بن صباح الصباح (1845 – 1896)كما ورد في كتاب (تاريخ الكويت) لعبدالعزيز الرشيد أيضاً حيث جاء فيه الفقرة الآتية « في ليلة من ليالي ذي القعدة المظلمة سنة 1313هـ (1896م) بعد أن مضى هزيع من الليل، وبعد أن هجع القوم نهض مبارك مسرعا لقتل أخويه محمد وجراح يسانده إبناه جابر وسالم ولفيف من الخدم» (الرشيد، 1978، ص144) وهذه المعلومة تصدى لها المؤرخ سلطان القاسمي في كتابه في الفصل الثاني الذي اختار له عنوان (البراءة) حيث أعلن فيها بالوثائق براءة الشيخ مبارك بن صباح الصباح من دم أخويه محمد وجراح، وذكر أن مقتلهما كان نتيجة «هجوم من بعض أشقياء البادية» (القاسمي، بيان2004، ص

22) وليس على يد الشيخ مبارك صباح الصباح كما ورد في المصادر التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤرخ سلطان القاسمي لم يقف عند تصحيح المعلومات التاريخية للباحثين العرب فحسب، بل اتجه للغرب أيضاً عبر ترجمة كتبه إلى مختلف اللغات المهمة؛ إدراكا منه بأهمية نشر التاريخ الصحيح لا المشوه أو المزيف، حيث بيّن أهمية ترجمة الأعمال العربية لمواجهة الأفكار المغلوطة وإيصالها إلى العالم، وتحديد تلك الأفكار المغلوطة التي تسببت بها أعمال فردية ولكنها شوهت الصورة الحقيقية للوطن العربي (منشورات، 2018، ج4، ص 210)، مقتنعا أن كتابة التاريخ لا بد أن تقوم على الحجة والدليل. (منشورات، 2018، ج4، ص 235). فتلك الكتابة المصوبة من شأنها أن تؤسس لحاضر ومستقبل مبني على فهم صحيح لحضارة العرب وشعوب الخليج، الأمر الذي سيتيح بناء علاقات تقوم على حقائق بقدر عال من العمق لفهم جذور علاقاتهم وصراعاتهم التاريخية مع الاحتلال في تلك الفترة (منشورات، 2018، ج7، ص133). وكل ذلك من أجل أثبات مقدرة العرب على فهم تاريخهم دون اللجوء إلى وسيط أجنبي سيِّئ النية لا يمكن الركون إلى كتاباته لأخذ تاريخنا منه؛ ولذا فإن اعتماد العرب على أنفسهم في فهم تاريخهم من الممكن أن يعيد صياغة أفكارهم عن بعضهم البعض وينقيها من التشويهات والزيف والادعاءات الاستعمارية، وكل ذلك من أجل إنصاف تاريخ أهل المنطقة ووضعه في إطاره الصحيح» (منشورات، 2016، ج1، ص118)، كما قال المؤرخ سلطان القاسمي.

وعلى مستوى المضمون كان للشيخ الفضل كل الفضل في تحرير الدرس التاريخي من قبضة المدرسة التاريخية الغربية، وتفسيرها المغرض لتاريخ الخليج العربي من وجهة نظرها الكولونيالية المتجنية، وتعصبها الشوفيني المقيت، حيث كان الشيخ بمنهاجه الصادق ونظرته المتطلعة التي تقوم على استراتيجية علمية وطنية، يعمل على تأسيس مدرسة واقعية للتاريخ الخليجي، مدرسة موضوعية متحررة من هيمنة الإملاءات التي يحاول تكريسها التدليس الكولونيالي.

ويكفي الدكتور سلطان بن محمد القاسمي أنه تحوَّل إلى مدرسة قائمة بذاتها ورمز علمي قضَّى أكثر من خمسين سنة فارسًا لا يُشقُّ له غبار في ميدان العلم، وسلخ يفاعته وزهرة شبابه وكهولته وشيخوخته بين القرطاس والقلم، وأحب الكتابة ومتابعة البحث إلى درجة الهوس والافتتان، فجاءت النتائج كما أراد لها أن تكون، وأصبحت الكتابة عنده جِرَشَّةً تلازمه ويلازمها، يكتب في كل مكان .. يصطحب معه كنانيشه أينما حل وارتحل .. يُدَوِّنُ .. يلاحظ .. يتساءل عن فكرة .. يبحث عن مخطوط .. يحاور من أجل الظفر بغائبة أو اكتشاف حقيقة علمية تنير دروب البحث وتُبدد الضباب الكثيف الذي يحجب ذخائر التراث وحقائق التاريخ .. يثير النقاشات حول مواضيع تحتاج إلى التعاون والتركيز للوقوف على

أجوبة تتعلق بقضايا ثقافية حساسة غير مجمع عليها .

وقد آتت المدرسة التاريخية الخليجية أكلها على أيدي الشيخ سلطان وأينعت ثمارها في أغلب الجامعات العربية، ولاخوف على مصيرها ومشروعها ؛ فأصلها ثابت وفرعها في السماء، والذي يريد أن يتعرف على الشيخ سلطان أكثر عليه أن يقرأ آثاره، ويتعمق في فهم نتاجه الذي يُعد ظاهرة في عالم الكتابة التي لا ساحل لها ؛ وبقراءة الشيخ سلطان واكتشاف عالمه الفكري الدسم نستطيع التعرف على اهتمامات هذا المفكر العملاق الذي لَمْ نعرف بعد من يجاريه من معاصريه في غزارة الإنتاج العلمي، والتفرغ للبحث الأكاديمي تفرغًا كلياً.

3 - 2 كشف التدليس وهدم الرؤية التاريخية للغرب في كتابة تاريخ الخليج العربي الحديث:

ترتبط غاية تصحيح المعلومات التاريخية المغلوطة التي لحقت بتاريخ القواسم أو المنطقة بغاية تشكل عمق محور تصحيح المعلومة، وهي الدفاع عن الحقيقة التاريخية ونصرة من وقع عليه الظلم كالقواسم، أو تم التجني عليه كالسلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي (1791 - 1856م)، والتصدي لقضايا بتلك الخطورة تحتاج أن يتجرد المؤرخ من ذاتيته المتوقعة منه في مثل هذه الحالات ليكتب بموضوعية وفق ما لديه من معطيات ووسائل وأدوات، وهو ليس بالأمر السهل والمتيسر دوما إذ أن تناول تلك القضايا وأقناع القارئ بها تحتاج إلى حجة ودليل على براءة من يريد المؤرخ أن يدافع عنه،

ومن تلك الأكاذيب التي ادعتها بريطانيا أثناء اشتعال رغبتها المحمومة في الاستحواذ على المنطقة، أن تقسيم الإمبراطورية العمانية الممتدة في قارتي أسيا وإفريقيا بين أبنائه خلال القرن التاسع عشر الميلادي، جاء بناء على رغبة ووصية السيد سعيد بن سلطان البوسيعدي في حين أن الحقيقة التي أراد المؤرخ سلطان القاسمي إثباتها، هي أنها جاءت بناء على رغبة بريطانيا التي كانت تحكم تحت مبدأ « فرق تسد» المعروفة بها. ولذا انبرى المؤرخ سلطان القاسمي للدفاع عن السلطان سعيد بن سلطان البوسيعيدي عبر كتابه (تقسيم الإمبراطورية العمانية 1856 - 1862م) مدعما رأيه بوثائق متنوعة المصادر بريطانية وعربية وفرنسية؛ التي ضمنها صفحة الغلاف الأخير من كتابه عبر العبارات الآتية:« إن هذا الكتاب يتحدى الأكذوبة التي ابتدعتها شركة الهند الشرقية والقائلة بأن السيد سعيد قد قسم إمبراطوريته بين أبنائه، كما يقدم هذا الكتاب تفسيرا شاملا لفترة حيوية عن ساحل شرق إفريقيا ويلقي الضوء على الأسلوب والطريقة التي اتبعتها شركة الهند الشرقية للسيطرة على شرق إفريقيا كما يجادل بالأدلة والبراهين لدحض تلك المغالطات التاريخية التي شوهت تاريخنا العربي.»

3 - 3 إتاحة الوثائق المكتشفة للباحثين:

يدرك المؤرخون قيمة الوثائق التاريخية ويتعامل البعض معها على أنها نوعا من الكنوز فيبذل من أجل اقتنائها المال والجهد باحثا عن أكثرها قيمة من الناحية العلمية، فينجح بعضهم في الحصول عليها ويخفق الأخرين بسبب القيود المفروضة على الاطلاع عليها من بعض الدول أو المراكز البحثية. وهذه حقيقة يدركها المؤرخ سلطان القاسمي الذي لاحظ أن مراكز البحث العلمي المنتشرة في كل مكان يصعب الوصول إليها بسبب الحواجز وبعض الترتيبات، إلا أن بما لديه من وسائل ومركز وسمعة استطاع الحصول عليها وازالة الحواجز المانعة التي فتحت له أبواب الحصول عليها ولذا فقد آل على نفسه توفيرها ووضعها بين أيدي الباحثين، تسهيلا وتوفيرا لعناء البحث عنها. وهذه الغاية تلاقت مع إدراكه لحقيقة فقر المكتبة العربية التاريخية بالكتب الوثائقية لذا جد في سعيه لتزويدها بكم نوعي من الوثائق من مصادرها الأصلية ومن المراكز العالمية التي تضمنتها (منشورات، 2018، ج6، ص250). ومن تلك الوثائق التي وفرها الوثائق العربية والفارسية والفرنسية التي يصعب الحصول عليها من مراكز الأرشيف الفرنسي التي تجمعت لديه بعد إعداده لكتاب (الوثائق العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية) فعز عليه إيداعها أدراج مكتبه دون الاستفادة الكاملة مما تحتويه من معلومات قيمة فأراد أن يضعها بين أيدي الباحثين خدمة للبحث وتيسيرا عليهم فيكون بذلك أضاف مصدرا جديدا لمصادر ومقتنيات العرب التاريخية (القاسمي، 2010أ، ص 7). كذلك سعى إلى توظيف وثائق مهمة في كتبه أصبح معه الكتاب مصدرا للباحثين في تاريخ المنطقة ككتاب (صراع القوى والتجارة في الخليج 1620 - 1820) الذي ذكر أنه يُعد مصدرا للباحثين عن تاريخ الأسر الحاكمة على ضفتي الخليج، ومرجعا للباحثين في الاقتصاد والتجارة خلال قرنين من الزمان (منشورات، 2018، ج5، ص85).

والفائدة التي كان يرجوها المؤرخ سلطان القاسمي من تجميعه وإتاحته تلك الوثائق هي التي جعلته يحرص على وضع الوثائق تلك في صورة ملاحق في أغلب كتبه التوثيقية ككتاب (بيان الكويت) الذي ذكر أنه ضمنه مخطوطات خدمة لأصحاب البحث وإبرازا للحقيقة حتى يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها والعمل بها (القاسمي، 2004، ص10). على أن فكرة عمومية ملكية قراءة وكتابة التاريخ التي تعتبر الوثيقة أداة من أدواته، هي الفكرة التي عبر عنها المؤرخ بوضوح بقوله:« أن التاريخ المكتوب ليس ملكا لأحد، وأن الوثيقة يجب أن تكون متاحة للجميع لدراستها وتمحيصها، منوه إلى أنه في أحيان يعود الفضل للشخص لأنه وجد الوثيقة فقط، ولكن لا يجوز أن ينسب ذلك الشخص ما جاء فيها لنفسه، فعلى كاتب التاريخ أن يكون محايدا ومنصفا ويعطي كل ذي حق حقه، كما أن على الباحث أن يسعى إلى تطوير البحث وتقديم الجديد» (منشورات، 2018، ج4، ص236).

3 - 4 الصعوبات التي واجهها المؤرخ عند بحثه عن الوثائق وتوظيفها:

تواجهه الباحث أثناء عمله البحثي صعوبات عدة تتمخض عن تحديه لها إنتاجا علميا مميزا طالما كان مؤمنا بالعمل الذي يقوم به؛ ليستمد منه العزيمة والإصرار على الاستمرار لما فيه خدمة للعلم والمعرفة. والمؤرخ سلطان القاسمي شأنه شأن أغلب الباحثين واجه صعوبات عدة أشدها تعامله مع الحساسية الكبيرة التي يجدها بعض الناس اتجاه الأمور التاريخية، وإصرارهم على عدم تقبل أفكار جديدة تخالف ما ألفوه، وهو ما تعرض له المؤرخ فعلا حينما صحح المعلومات المتعلقة بتاريخ الكويت في كتابه (بيان الكويت) (منشورات، 2018، ج5، ص90). كذلك من الأمور الصعبة التي قد يواجهها المؤرخ التشكيك في نواياه والنظر إليها بسوء ظن، وتكثر تلك الرؤى الأحادية من قبل بعض الأشخاص الذين يرفضون توجيه نقد لتاريخ بلدانهم أو لشخصيات لها اعتبارها ومكانتها تاريخية عندهم، متناسين أنهم مجرد بشر تحركهم مصالحهم وأهوائهم بحسب المصالح في بعض الأحيان. وهذا الموقف الصعب تعرض له المؤرخ سلطان القاسمي مع مدير مركز البحث البرتغالي في مدينة (ليزبن) حينما أراد إعادة كتابة المعلومات الصحيحة عن جرائم القائد البرتغالي «ألفونسو دي البوكيرك Alfonso de Albuquerque» الذي يدعي البرتغاليون أن قيامه بهدم مساجد مسقط، هو نتيجة تصرف شخصي منه وليس بناء على أمر مباشر من الملك البرتغالي (دون مانويل الثالث). وهو ما سعى المؤرخ سلطان القاسمي إلى تصحيحه فزار المركز وقابل مديره الذي سأله عن هدفه من وراء الاطلاع على تلك الوثائق، فأخبره المؤرخ سلطان القاسمي بكل شفافية أنه يريد كتابة تاريخ يبين فيه أن البرتغاليين قاموا بعمليات اعتداء وقتل وذبح ضد أهالي المنطقة، وموضحا له أن تلك العمليات كانت تنفيذا لأوامر الملك البرتغالي نفسه بحسب ما لديه من وثائق، إلا أن مدير المركز رفض فكرته وبرر وحشية البرتغاليين بأنها كانت نتيجة أعمال فردية من أحد الضُباط البرتغاليين وليس تنفيذا لأوامر رسمية عليا كما أراد أن يثبتها المؤرخ سلطان القاسمي، واستنكر على المؤرخ إعادة البحث في هذا الموضوع متهما إياه بأنه يريد أن يغطس قلمه في محبرة الحقد!!! إلا أن المؤرخ سلطان القاسمي أصر على موقفه مستدلا بما لديه من وثائق حصل عليها من المركز نفسه، وقرأ عليه منها ما يفيد أن ما قام به الضَابط البرتغالي وهو ألفونسو دي ألبوكيرك قائد البرتغاليين جاء بأمر مباشر من الملك نفسه كما بينته الوثيقة التي جاء فيها:« من ألفونسو دي ألبوكيرك قائد البرتغاليين إلى الملك دون مانويل الثالث، مولاي عندما وطئت رجلي أرض مسقط سارعت إلى هدم ذلك المكان اللعين الذي يسمى بالمسجد حسب أوامركم» (منشورات، 2018، ج4، ص 61).

وبقدر ما تشكل قلة المواد المتاحة للباحث عقبة قد تضطره إلى الاستغناء عن فكرة إتمام دراسته حتى لا تخرج هزيلة، فإن كثرتها قد توقع الباحث في صعوبة كبيرة إذا ما

ألـزم نفسـه بعـدم تـرك أي مـادة لهـا علاقـة بموضـوع دراسـته. وهـو الوضـع الـذي تعـرض لـه المـؤرخ سـلطان القاسـمي أثنـاء مسـيرته البحثيـة فـي دراسـة المواضيـع المتعلقـة بتاريـخ الخليـج ودولـة الإمـارات، فقـد كان مـن السـهل عليـه الحصـول علـى المصـادر إلا أن مكمـن الصعوبـة كان «البحـث والتقصـي عـن الحقيقـة بيـن آلاف الكتـب والوثائـق التـي كتبـت فـي هـذا المجـال» (القاسـمي، 2011أ، ص139). ففـي أثنـاء عملـه علـى موضـوع أطروحتـه (القواسـم والعـدوان البريطانـي (1797م1820-م) قـال: «لـم تنتـه رحلتـي عنـد حـدود بريطانيـا أو الهنـد، فعندمـا بـدأت أتبحـر فـي البحـث، ذهبـت إلـى البرتغـال التـي كانـت موجـودة فـي الخليـج منـذ القـرن السـادس عشـر. وفـى مركـز تاريخـي وجـدت بعـض الوثائـق وصادفـت مـن اعتبرنـي أؤرخ لفتـرة صعبـة، لكنـى لـم أتوقـف حتـى قادنـي الله تعالـى إلـى وثائـق أخـرى، أحتـاج مـن العمـر إلـى خمسـة وعشـرين عامـا وليـس خمسـة لكـي اقرأهـا» (زكـي، 2016).

4. تطبيق المؤرخ سلطان القاسمي لقواعد النقد التاريخي الخارجي:

أخضع المؤرخ سلطان القاسمي الوثائق التي استعملها في مؤلفاته لعملية النقد التاريخي بمراحله المختلفة اقتناعا منه بأن المخطوطة مهما كان بها من أخطاء لا تُقبل إلا بعد نقدها وتحقيقها وفق المنهج الصحيح (منشورات، 2018، ج6، ص164) كما بيّن في أكثر من مناسبة، وبالإمكان الاستدلال على ذلك من خلال استقراء نماذج مختارة من مؤلفاته التي تتضح فيها آلية النقد التاريخي بنوعيه الخارجي والداخلي في الأسطر الآتية:

4 - 1 تطبيقه لقواعد النقد التاريخي الظاهري: -

يستهدف الباحث من وراء إجراء عملية النقد الخارجي للوثيقة تحديد زمان ومكان تدوينها ومعرفة مدى أصالة الوثائق التي بين يديه كما مرتعريفه سابقا، وهذا ما نجد له أمثلة واضحة عند استقراء النماذج المختارة من كتابات المؤرخ سلطان القاسمي ككتاب (تقسيم الإمبراطورية العمانية 1856 - 1862م)، الذي نقد وثائقه قبل توظيفها بغية التأكد من أصالتها قبل استخدامه لها فذكر» أن المعلومات المستعملة في هذه الدراسة قد أُخذت من مصادر كلها ثقة وأنها وضعت تحت تدقيق قاس» (القاسمي 2012ب، ص9)، وألحق تلك الوثائق بالكتاب المذكور حيث شغلت الصفحات ما بين (354 373-) ذاكرا اسم كُتابها وتاريخ كِتابتها وموضوعها. وهذا ما كرر فعله عند شروعه في وضع كتابه (إني أدين) حيث أكد على الدلالة القاطعة للوثائق الإسبانية التي استخدمها في إعداده والتي شغلت الحيز الأكبر من صفحات الكتاب (القاسمي 2017أ، ص 7). وفي كتابه (رحلة بالغة الأهمية المخطوطة الكاملة لكتاب دوارتي باربوزا) أرفق مخطوطة الوثائق الأصلية الكاملة لرحلة الرحالة دوارتي باربوزا Duarte Barbosa التي قام بها سنة 1565م بعد تحقيقه لها، ذاكرا ما يدل على تحريه مصدر المخطوطة من خلال سرده لقصة العثور عليه، والتي بدأت في عام 1813م حينما قام «فرانسيكو مندو تريغوسو Francisco Mando Trigoso بنشر مؤَلفا يرجع إلى القرن السادس عشر كتبه دوارتي بابروزا عُرف باسم (كتاب دوارتي باربوزا)، وذكر أن تلك الطبعة حظيت برعاية أكاديمية اعتمدت على مجموعة راموزيو Ramosio المطبوعة عام 1550م لرحلات تضمنت الكتاب، وأنها احتوت على مخطوطة غير معروفة المصدر كان الناشر يمتلكها في ذلك الوقت» (القاسمي 2017ب، ص 7). ثم ضمَّن المؤرخ سلطان القاسمي نسخا ومنشورات من المخطوطات احتلت الصفحات ما بين (194 - 355) كاملة، شارحا موضوعها ثم ذكر أنه «عثر على المخطوطة التي اعتمدها في دراسته بعد أن اقتناها سنة 2012 م ووصفها بأنها أقدم وأكمل النسخ المخطوطة، وأنه قام بواسطة منشورات القاسمي بنشر النسخة الأصلية منها مفضلا أن يستعمل المصدر المعروف لا المجهول» (القاسمي2017 ب، ص 11)، مما يدل على أنه حدد زمان ومكان

تدوين الوثائق التي استخدمها في إعداد الكتاب الذي عرضه لنقد التصحيح أيضاً، وهو أحد أهم محاور النقد التاريخي الخارجي للوثائق والذي يُعنى بتصحيح الوثائق في حال لم يتم العثور على المخطوط الأصل (محمد، 2016، ص14)، قبل أن يحصل المؤرخ سلطان القاسمي على المخطوطة الأصلية نتيجة مثابرته في البحث عنها إلى أن وجدها وقام بدراستها وتحقيقها ونشرها لاحقا في ذلك الكتاب. والمتقدم من الأمثلة إنما هي نماذج لما سار عليه في أغلب كتاباته التاريخية المعتمدة على الوثائق.

4 - 2 تطبيقه لقواعد النقد الباطني:

لا يقل النقد الداخلي أو الباطني أهمية عن النقد الخارجي أثناء عملية توظيف الوثيقة في أي عمل بحثي، فإذا كان النقد الخارجي موجه للمعلومات الخارجية للوثيقة، فإن النقد الداخلي يهتم بمضمون ما جاء فيها من أخبار ومعلومات، وقد تم تقسيمه إلى سلبي وإيجابي بهدف الإحاطة بمضمون ما جاء في الوثيقة بصورة تفصيلية. ونجد في النماذج المختارة من كتابات المؤرخ سلطان القاسمي شواهد على النوعين منه السلبي والإيجابي وفق التفصيل الآتي:

أ. تطبيقه لقواعد النقد الباطني الإيجابي:

يُعنى النقد الباطني الإيجابي بتفسير كلمات الأصل التاريخي حرفيا وظاهريا كما أسلفنا، وهي عملية مهمة جدا في التاريخ فكما قال فوستيل دي كولانج: « إن لدراسة الكلمات أهمية بالغة في علم التاريخ فاللفظ الذي يُفَسر تفسيرا خاطئ يمكن أن يكون مصدرا أغلاط فاحشة» (لانجلوا، سينوبوس 1981، ص117). وتلك المرحلة من النقد حظيت باهتمام كبير من قِبل المؤرخ سلطان القاسمي وعليها شواهد عديدة من كتابات المؤرخ ككتاب (رسالة زعماء الصومال إلى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي 1837م) الذي نقد فيه المؤرخ بعض الكلمات الواردة في الرسالة واهتم بتفسيرها ككلمة «النقريز» التي أرجعها إلى الكلمة المشتقة منها وهي كلمة «الإنكليز» (القاسمي، 2010، ص 15). وكذلك فعل مع كلمة «السواعي» التي جاءت في متن الرسالة بعد أن عدل إملاء الكلمة في الهامش إلى « الشواعي»، وأضاف أنها «جمع شوعي وهي سفن معروفة في السواحل العربية» (القاسمي، 2010، ص 19). وبين معنى كلمة «التفافيق» بأنها جمع «تفق» وهي «كلمة فارسية معربة في منطقة الخليج وشرق الجزيرة وأصلها فارسي[1] «تفنك» - تعني الأسلحة النارية» (القاسمي، 2010، ص 31). كما أنه لم يتجاهل الكلمات الأجنبية التي كثرت في تلك المراسلات حيث عمد إلى تفسيرها وإظهار معناها اللغوي مثل كلمة «الكورمنت»

(1) ورد أصل كلمة التفافيق أيضا في قاموس اللغة العثمانية بأن أصل الكلمة تُفنك: وتعني البندق الذي يُرمى به البارود والرصاص، وتسمى « بارودة « و «بندقية». (الأنسي، 1318هـ / 1901م، ص 173)

والتـي تعنـي الحكومـة «Government» فـي سـياق جملـة « اريـد مـن جنابكـم تعتقـدون ان سـلطنة الكورمنـت متيقـن عندهـم ...» الـواردة فـي ذات الرسـالة. ووردت كلمـة « حفيـس» فـي سـياق جملـة « مـن حفيـس الأجنبيـة» وتلـك الكلمـة تعنـي مكتـب»Office» (القاسـمي، 2010، ص 27). ولـم يقتصـر عمـل المـؤرخ سـلطان القاسـمي فـي ذلـك الكتـاب علـى تفسـير الكلمـات الغامضـة التـي وردت معربـة عـن اللغـة الإنجليزيـة فقـط، وإنمـا أي كلمـة تأتـي بلغـة أخـرى مثـل كلمـة «الباليـوز» التـي أرجـع أصلهـا إلـى اللاتينيـة وتعنـي «رئيـس المؤسسـة أو رئيـس المسـتعمرة» (القاسـمي، 2010، ص 35)، والهنديـة ككلمـة « بهـادر» والتـي فسـرها بأنهـا «كلمـة هنديـة تضـاف إلـى الاسـم الأوربـي، وتعنـي زعيـم أو بطـل مـن ضبـاط القـوات البريطانيـة فـي الهنـد مثـل حاكـم بومبـي» حيـث وردت الكلمـة فـي الجملـة التاليـة مـن الرسـالة»... كان عـازم إلـى بنـدر ممبـي لملاقـاة جنـاب عالـي الجـاه عديـم المثـل والأشـباه الأفخـم الكورنـر صاحـب بهـادر المحتـرم..» (القاسـمي، 2010، ص 39).

وحظـي كتـاب (اقتصـاد إمـارات السـاحل العربـي فـي القـرن التاسـع عشـر) بنقـد باطنـي إيجابـي مشـابه حينمـا قـام المـؤرخ سـلطان القاسـمي بتفسـير الكلمـات وشـرح الاسـتخدامات للسـلع الـواردة فـي التقريـر الاقتصـادي لحجـم التجـارة المتبادلـة بيـن موانـئ إمـارات السـاحل العربـي مـع غيرهـا مـن الموانـئ الأخـرى لاسـيما الموانـئ الهنديـة، وقـد أسـهم التزامـه بالنقـد الباطنـي الإيجابـي فـي معرفـة معنـى عـدد كبيـر مـن الكلمـات التـي وردت فـي التقريـر مثـل مـادة (النيـل) فذكـر أنهـا «مكعبـات زرقـاء اللـون تُعجـن بالمـاء وتضعهـا السـيدات علـى وجوههـن ليتقيـن بـه أشـعة الشـمس، فيصبـح وجـه السـيدة منهـن بعـد أن كان مسـمرًا مـن الشـمس أبيـض بعـد إزالتـه مـن وجههـا، وكان النيـل يسـتعمل للعرائـس» (القاسـمي، 2015 أ، ص ص 21 - 22). ولأن الكلمـات الـواردة تختلـف مـا بيـن أفعـال وأسـماء والأسـماء تختلـف مـا بيـن أسـماء أشـخاص ومـواد وأماكـن، نجـد أنـه قـام بتعريـف وتحديـد مواقـع مـا صادفـه مـن كلمـات تـدل علـى الأماكـن الـواردة فـي الوثائـق التـي درسـها كتلـك الـواردة فـي كتـاب (سـجل مكاتبـات السـلطان برغـش سـلطان زنجبار-ومنهـا مـا هـو بخطـه- 1296هـ/1878م) فعـرف منطقـة (تاكـه انجـوا) بأنهـا «منطقـة قريبـة علـى ممباسـا»، ولـم يهمـل تعريـف منطقـة «ممباسـا» نفسـها والتـي حـدد موقعهـا الجغرافـي بأنهـا» ميناء يقـع علـى سـاحل كينيـا» (القاسـمي، 2020، ص9)، وكذلـك فعـل مـع منطقـة «مركـة» الـواردة فـي عبـارة «خـط لكافـة عقـدا (عقـداء) مركـة...» (القاسـمي، 2020، ص 10) والتـي هـي عبـارة عـن « ميناء علـى السـاحل بيـن مقديشـو وبـراوة» كمـا ذكـر المـؤرخ سـلطان القاسـمي (القاسـمي، 2020، ص 13). واهتـم بأسـماء الشـخصيات الـواردة فـي تلـك المراسـلات أيضـاً محـاولا إماطـة اللثـام عـن دورهـا السياسـي فـي تلـك الفتـرة بعـد أن صـوب الاسـم مثـل اسـم القنصـل الفرنسـي فـي بغـداد الـوارد فـي الوثيقـة، حينمـا كُتـب خطـأ فـي الرسـالة التـي أرسـلها حاكـم مسـقط السـيد «خلفـان بـن عبـدالله» بتاريـخ فبرايـر 1788م، إذ بـدأ رسـالته بالعبـارة التاليـة:« حضـرة الأكـرم سـنيور موسـى رسـل باليـوز الفرنسـي...»، فصوبـه المـؤرخ

سلطان القاسمي أثناء تحقيقه للوثيقة في الهامش ذاكرا أن هناك خطأ في اسم القنصل الفرنسي في بغداد وأن اسمه «مسيو رسو[1]» (القاسمي، 2010أ، ص ص 19 - 20).

وذلك في سياق تحقيقه وثائق كتابه (الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية) الذي عرف فيه بعض الشخصيات الوارد اسمها في متن الرسالة المؤرخة بتاريخ الأول من شهر يوليو لسنة 1806م أيضاً فوضح أن المقصود بمستر «دلو» الواردة في عبارة « إلى جناب محبنا العزيز عندنا مسطر دلو..» أنه قائد القوات الفرنسية في موريشس (القاسمي، 2010أ، ص ص 35 - 36). وفي ذات الكتاب نجد نماذج لبعض الكلمات ذات المدلول الاجتماعي والسياسي في المراسلات الرسمية بين الأمراء أو السلاطين مع بعضهم البعض أو مع الدول الأجنبية، التي اندثر استخدامها في القرن الحالي فأصبحت مجهولة لدى بعض المهتمين بتاريخ المنطقة مما جعل المؤرخ سلطان القاسمي يهتم بتفسيرها إذا جاءت في ثنايا الوثائق التي يعمل على تحقيقها فمنها الكلمة المعربة «انربل» (Honorable) والتي تعني «المُكرم» الواردة في سياق جملة» إلى جناب حضرة انربل سرجيمز روت كرنك» الواردة في ترجمة الرسالة المرسلة للسركار-الوكيل الوطني- بخصوص قتل عمه بتاريخ الثامن عشر من شهر يوليو 1840م. ولم يغفل المؤرخ سلطان القاسمي عن تفسير سبب الاختلاف الذي قد يجده الباحث في ذات الكلمات ذات المعنى الواحد مبينا أن «هناك أكثر من نظام في نقل أحرف الأسماء الصحيحة، وأنه في بداية القرن التاسع عشر وما قبله كانت طريقة نقل الأحرف تختلف من شخص إلى آخر، بل قد يقوم الكاتب نفسه بتهجي الاسم بطريقة مختلفة إذا تكرر في نفس الرسالة» (القاسمي، 2016، ص 14). كما أنه انتبه ونبه القارئ إلى «أن اللغة الإنجليزية كانت مختلفة جدا في كل من القواعد واللفظ أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (القاسمي، 2016، ص 15) وكل تلك الأمور تؤدي إلى وجود كلمات غامضة أو خاطئة في الوثائق التاريخية.

ب. تطبيقه لقواعد النقد الباطني السلبي:

اما النقد الباطني السلبي وهو الذي يسعى من خلاله الباحث إلى معرفة صدق وكفاءة ودقة مؤلف الأصل التاريخي وأيضاً غرضه مما كتب وهو ما يعرف بنقد التأويل كما مر تعريفه، فنجد له شواهد عديدة أيضاً في كتابات المؤرخ سلطان القاسمي التاريخية، منها الذي وجهه للمؤرخ البريطاني ج.جي. لوريمر (1870 - 1914م) (J.G.Lorimer) مؤلف موسوعة (دليل الخليج الفارسي، عمان وأواسط شبه الجزيرة العربية) حيث ذكر المؤرخ سلطان القاسمي أن لرويمر قام بكتابة دليله بتكليف رسمي من اللورد كيرزون

(1) لوي جاك روسّو (1738 - 1808)، خدم مصالح فرنسا في إيران والعراق وسوريا حتى وفاته (ناجي2015، ص 109).

(1859 - 1925م) (Lord Curzon) نائب ملك بريطانيا في الهند»ليدافع به عن تاريخ الاستعمار البريطاني الطويل في الخليج»، وذكرأن «لوريمر كان موظفا مدنيا في حكومة الإمبراطورية البريطانية في الهند، ومن ثم لم يكن متوقعا منه أن يكون باحثا محايدا في شؤون حكومته» (القاسمي، 2012ج، ص 11). ووصفه بالكذب والافتراء مبينا أن لوريمر «قام بعرض الأكاذيب والشائعات على أنها حقائق لا تقبل الجدل رغم أنه أُعطي صلاحيات الاطلاع على الوثائق الأصلية المتصلة بالموضوع»، ووصف طريقة تأليفه لكتابه بأنها «كانت انتقائية لخدمة غرضه بحيث جعل من عمله محرفا ومشوها» (القاسمي، 2012ج، ص 12).

ولم ينكر المؤرخ سلطان القاسمي أهمية دليل الخليج لرويمر وقال عنه أنه «أهم وأقوى مصدر اعتمد عليه الباحثين الدارسين لتاريخ المنطقة رغم أنه حفِل بالمعلومات المغلوطة» ونظرا لأهميته اعتمد عليه عددٌ كبير من الباحثين إلا أنهم قاموا» بتكرار الأخطاء نفسها بسبب عدم تمحيصهم وتأكدهم مما جاء فيه معتمدين على سمعته شائعة الصيت على أنه المصدر التاريخي والجغرافي المهم» (القاسمي، 2016، ص 9)، ولكن اعتراف المؤرخ سلطان القاسمي بشهرة الكتاب وأهميته لم تدفعه لمجاملته بل دفعته إلى التعمق فيه أكثر مما أسفر عن توجيه المؤرخ نقدا لرويمر انتقد فيه طريقة معالجته لبعض الأحداث من حيث إنه «أعاد سرد أحداث معينة جرت بين الأعوام 1716 - 1763م واصفا إياها بأنها الرائدة في انسحاب مقر التجارة الإنجليزي من بندر عباس عام 1763م دون أن يوطد أية علاقة بين الأحداث والانسحاب» (القاسمي، 2016، ص 10) . واستدل المؤرخ سلطان القاسمي على شيوع تلك المعلومات المغلوطة المنقولة من كتاب (دليل الخليج) بكتاب (كريم خان زند) لمؤلفه جون بيري (John Perry) الذي فسر الانسحاب «بأصداء الحرب الإنجلوفرنسية» أيضاً اعتمادا على ما قاله لرويمر، وهو ما اعتبره المؤرخ سلطان القاسمي خطأ جسيما. وتلك الصفة التي أطلقها المؤرخ سلطان القاسمي على لرويمر وغيره من المؤرخين الذين درس كتبهم تدل على استعماله نقد الكفاءة والصدق والدقة أيضاً في نقده التاريخي الداخلي السلبي لهذا الأصل الذي يرجع له كل مهتم بتاريخ المنطقة.

ولم يقتصر عمل المؤرخ سلطان القاسمي على نقد أولئك الكُتاب فقط بل عمل على نقد مؤرخين أخرين كالدكتور ج.ب.كيلي (Dr.j.b.Kelly) مؤلف كتاب (بريطانيا والخليج الفارسي 1775 - 1880م) الذي انتقد المؤرخ سلطان القاسمي تعميمه صفة القرصنة على قبائل الشاطئ الجنوبي للخليج موضحا عدم دقته في الوصف ومتهما إياه بالتعمد في التعميم ناقلا الفقرة المنتقدة كما وردت في كتاب (كيلي) وهي:« على مدى القرون اكتسبت قبائل الشاطئ الجنوبي للخليج شهرة بأنهم قراصنة» معلقا على فعل كيلي بأنه «ليس به أي قدر من الصدق على الأطلاق، بدليل أن الخليج كان هادئ ومسالما وكان حلقة اتصال

بين الشعوب المقيمة على جانبيه أكثر مما كان حاجزا يفرقهم» (القاسمي، 2012ج، ص 13). ومع تعمق المؤرخ سلطان القاسمي في قراءة المصادر والمقارنة بينها وجد أن (كيلي) قد «بدى في كتابه مترددا بين رأيين متعارضين، فهو يؤكد أن القواسم اكتسبوا هذه الصفة -وهي القرصنة- نتيجة نضالهم المتطاول مع آل بوسعيد حكام مسقط، ثم يعارض رأيه السابق بإيراد ما ذكره جون مالكوم (John Malcom) عام 1808م نقلا عن خادمه الفارسي في وصف القواسم بأن: «حرفتهم هي القرصنة ومسرتهم في القتل..»، ومن خلال نقد الدقة بيّن المؤرخ سلطان القاسمي أن استشهاد كيلي بهذه المقولة يناقض قولته السابقة التي بيّن فيها سبب اتهام القواسم بهذه التهمة وهي أنها «نتيجة نضالهم مع آل بوسعيد» كما تقدم (القاسمي، 2012ج، ص 13). ولقد اتضح استعمال المؤرخ سلطان القاسمي لنقد التأويل حينما لاحظ استخدام مؤلفي الأصول التاريخية البريطانية لغة التحريض وتشبيه القوى المحلية المعادية لهم بالقراصنة، ووضح أن الغرض الذي من أجله تم وصفهم بهذه الصفة هو «تخوّفهم من معارضة القواسم لخططهم في الخليج، ومن أجل ذلك عملوا على حشد دوائر صنع القرار في حكومة بومبي وحكومة الهند وحكومة الإمبراطورية نفسها»، ولتنفيذ ذلك الغرض شن موظفو الشركة حملة جماعية وصفها المؤرخ سلطان القاسمي بأنها «كانت منسقة لتشويه صورة القواسم وكأنهم قراصنة، وأن أعمالهم في القرصنة والنهب شكلت تهديدا خطيرا لجميع النشاطات البحرية في المحيط الهندي لدرجة أنهم كانوا يلقون تهمة الاعتداء على أي سفينة على القواسم» (القاسمي، 2012ج، ص 16). وشاهد آخر على استخدامه لنقد الكفاءة والصدق أثناء عمله على الأصول والمصادر التي عمل عليها أثناء دراساتها النقد الذي وجهه لتشارلز بلجريف (Charles Belgrave) الذي أخبر عنه المؤرخ بأنه لم يكن شخصا مرغوب به في الخليج كما وصفه إذ «لم يكن محبوبا لدى أهل الخليج» وبالتالي استنبط المؤرخ سلطان القاسمي أن كتابه (ساحل القراصنة) المسيء لأهل الخليج لا يُعتبر كتابا موضوعيا ولا محايدا، بل وصفه المؤرخ سلطان القاسمي بهذه الجملة :« وكتابه» ساحل القراصنة «لم يدعم سمعته ولا مصداقيته في الخليج»، وبين المؤرخ سلطان القاسمي أن كتاب تشارلز بلجريف كان « مبني على ما كتبه الضابط البحري فرانسيس لوخ (Francis Loch) الموصوف بأنه أكثر الضباط طيشا وتهورا» (القاسمي، 2012ج، ص 18). أفصحت الشواهد السابقة عن التزام المؤرخ سلطان القاسمي بإجراء عملية النقد المنهجي الخارجي والداخلي بشقيه الإيجابي والسلبي بوضوح، وتلك العملية ساعدته في إجراء المقارنة الخارجية والداخلية بين المصادر نفسها، فما شواهد إجرائه لها؟

4 - 3 مقارنة المصادر:

يشكل توفر المصادر والمراجع التي يعتمد عليها الباحث دعامة أساسية في أي بحث منهجي يقوم به الباحث، ومتى ما توافرت تلك المصادر يُلزم الباحث بالاطلاع عليها كلها ودراستها والاستفادة منها بعد نقدها وقبل الشروع في كتابة الدراسة ونشرها. وتساعد عمليتي النقد الخارجي والداخلي للوثيقة في عملية المقارنة بين نسخ المصادر التي تتوفر لديه ليختار الباحث الأصح والأجود منها، وهذا ما قام به المؤرخ سلطان القاسمي أثناء عمله على الموضوعات التي كان يدرسها، ففي كتاب (يوميات ديفيد سيتون في الخليج 1800 - 1809) وضَّح المؤرخ سلطان القاسمي فيه طريقة تعامله مع النسخ التي حصل عليها، فأفاد بأنه «عثر على دفتر يوميات ديفيد سيتون بخط يديه ضمن مجموعة من المخطوطات في إحدى مكتبات بيع الكتب في لندن، وأنه تبين له أن النسخة التي لديه من ذلك المخطوط غير مكتملة بعد أن قارنها بما عثر عليه في تلك المكتبة، كما تبين له بعد إجرائه عملية المقارنة أن نسخته المنقولة والتي حصل عليها من (مركز وثائق بومبي) بها أخطاء واضحة» وفسر ذلك «بعدم تمكن الموظفين الهنود من اللغة الإنجليزية» وذكر في مقدمة كتابه ذلك أنه «اختار النسخة الأصح وذات الحالة الجيدة» ذاكرا معيار المفاضلة بينها في حال الورق أيضاً. كما أوضح المؤرخ سلطان القاسمي عمله على تلك الوثائق، والذي ارتكز على دراسة النص وتبيان الأخطاء وتوضيح مواطن الإبهام وتعريف المجهول الوارد في المخطوط (القاسمي، 2011، ص 7).

ونجد شاهد مماثل في كتاب (وصف قلعة مسقط وقلاع أخرى على ساحل خليج عمان) الذي حقق المؤرخ سلطان القاسمي مخطوطه بصورة متماشية مع منهجية الاطلاع والمقارنة بين نسخ المصادر والأصول التاريخية، فقد ذكر المؤرخ في مقدمة كتابه «أن كتاب (وصف قلاع الهند الشرقية) للجغرافي البرتغالي بدرو باريتو دي ريسنده توجد منه نسخ في كل من المكتبة الوطنية في لشبونة في المجموعة 149، وفي مكتبة أكاديمية العلوم في لشبونة في المجموعة 267، وفي المكتبة الوطنية بباريس وأيضاً المكتبة البريطانية، سلون» مرقمة بالرقم 197 «وهي النسخة التي حققها المؤرخ سلطان القاسمي في كتابه الذي وضعه تحت العنوان المشار إليه وهو عبارة عن جزء من ذلك الكتاب (القاسمي، 2009، ص ص 5 - 7). وتلك المقارنات بين النسخ المتعدد تتضح عند قراءة النصوص والاطلاع على صورها الملحقة بالكتب التي أصدرها المؤرخ سلطان القاسمي.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يأتي:

1. أن الوثيقة التاريخية تستمد قيمتها من المعلومات التي تحتويها، إلا أن تلك الوثيقة تبقى مجرد أداة صماء تحتاج إلى من يستنطقها ويعيد قراءة مضامينها؛ ليخرج الباحث بحقائق تاريخية موثوقة مبنية على قواعد منهجية مراعية لاشتراطات وضوابط النقد التاريخي في كل خطوة من خطوات البحث العلمي، وهذا ما قام به المؤرخ سلطان القاسمي.

2. وبالنسبة للأهداف التي تغيَّاها المؤرخ سلطان القاسمي في الإصرار على توظيف الوثيقة التاريخية كمصدر أساسي في كتاباته، فقد تعددت وتنوعت، ذلك أنه سعى جاهداً في تصحيح بعض المعطيات التاريخية المغلوطة والشائعة الواردة في بعض الأصول والمصادر التاريخية المعتمدة والمستخدمة بكثرة، كما سعى إلى إظهار جملة من الحقائق التاريخية التي تم التدليس عليها متسلحًا في ذلك بالوثيقة الأصلية وهذا بعد إعادة قراءتها، ثم كانت الغاية القصوى بعد توظيفها الجيد في اسهاماته التأليفية هي تمكين الباحثين من الاطلاع على هذه الوثائق التاريخية عبر تضمينها في كتبه، والتي استهلكت منه الجهد والوقت والتكلفة المادية الباهظة في تحصيلها من مضانها.

3. لقد اتبع المؤرخ سلطان القاسمي منهجًا علميًا مبنياً على القواعد والأسس المعمول بها في منهج النقد التاريخي بغية التأكد من صلاحية الوثيقة قبل توظيفها، كما التزام بتطبيق منهج النقد التاريخي الظاهري والباطني بشقيه الإيجابي والسلبي مع الوثائق المستخدمة في كتاباته التاريخية.

4. وفي مسيرته البحثية تمكن الشيخ سلطان القاسمي من كشف التدليس الذي مورس في بناء الصيرورة التاريخية للخليج العربي، ومن ثم تهديم الرؤية التاريخية الغربية في كتابتها لتاريخ الخليج العربي بدءاً بصياغة المصطلح وإعادة بناء الخطاب التاريخي وانتهاءً بالدعوة لتأسيس المدرسة التاريخية الوطنية.

5. إن الشيخ سلطان قد أحسن التعامل مع الوثائق بالجملة حيث وظَّف الطريقة الاستقرائية، وهو ما ساعده على إعادة بناء الماضي انطلاقاً من أدوات ووسائل إعتمدت أصلاً على تدخله المباشر، ولعل أهم هذه الأدوات التي ارتكز عليها في بناء خطاب تاريخي مستجد للمنطقة هو: توظيف التجريد، ربط الإطار الزماني والمكاني، وربط العلاقات، ووضع الفرضيات، وطرح الأسئلة، ذلك أن التاريخ ودراسته تتطلب القدرة على الاستدلال، ومن ثم القدرة على التجريد.

6. شيء آخر يجب الإشارة إليه وهو أن الطريقة المتبعة مع الوثائق لدى الشيخ سلطان هو أنه كان ينتقي بنفسه مجموعة وثائقه المتميزة بالكثرة والتنوع والشمولية، وبالتالي فهو كان يختار وثائقه، وليس بالضرورة أنه يعرف حتمًا النتائج التي سيتوصل إليها، فهو عادة ما كان ينطلق من فرضيات متعددة ومن إشكاليات متنوعة.

7. إن الطريقة التي كان يستغل بها الوثيقة هي أقرب إلى المنهجية الوضعانية منها إلى المدرسة التاريخية الحديثة، حيث كان يقوم باستخراج المعلومات من النصوص ثم يتعامل مع النص باعتباره لا يُعطي كل الحقائق التاريخية المطلقة، ومن ثم يقوم باستخراج الحقيقة من نصوص متعددة، فالوثيقة الواحدة لديه ليست نصاً مقدساً.

8. إن أهم خطاب مُهيكل لبناء الخطاب التاريخي لدى الشيخ القاسمي من خلال توظيفه للوثيقة هو قدرته العجيبة على صناعة الإشكالية، أي التعبير عن الأشياء المشكوك فيها في المحتوى، بمعنى التنبيه إلى المشاكل التي يُثيرها موضوع الوثيقة أو بعض أجزائها، فالهاجس الابستمولوجي لديه جعله دوماً يسعى إلى تقريب الهوة بين التاريخ الذي يكتب على المستوى الأكاديمي (الجامعي)؛ والتاريخ الذي يُقدم إلى ما دون هذا المستوى.

9. ومما ساعده أيضاً في بناء خطابه التاريخي الجديد هو تميزه بملكة القراءة المتأنية، ووضع النص التاريخي في إطاره الزماني والمكاني (الإسقاط التاريخي للحدث)، وتمكنه من ذكر بعض الآراء والتفسيرات المؤيدة أو المعارضة لمحتوى الوثيقة، لكن موهبته التاريخية الحقة برزت بشكل جلي في قدرته على طرح الأسئلة (التجريد المتتابع) بغرض تفكيك النص إلى مجموعة أفكار رئيسة أو ثانوية ومن ثم بناء استنتاجات أولية بقصد ربط نص الوثيقة بالغاية المتوخاة منه.

10. ومن التحديات التي واجهها الشيخ القاسمي عند بحثه عن هذه الوثائق وكشفها للقراء هو الحساسية الكبيرة والمفرطة التي أبداها البعض اتجاه عدد من القضايا التاريخية والاجتماعية وحتى السياسية التي تعامل معها بموضوعية وشفافية، كما عانى الشيخ من تحدي آخر وهو كيفية الحصول على تلك الوثائق من مصادرها، وخصوصاً في دور الأرشيف الغربية، كما واجه صعوبة ضيق الوقت للتعامل مع الكم الهائل للوثائق المحصل عليها بقصد معالجة مختلف الموضوعات التاريخية المتشعبة.

11. وعلى مستوى المضمون كان للشيخ الفضل كل الفضل في تحرير الدرس التاريخي من قبضة المدرسة التاريخية الغربية، وتفسيرها المُغرض لتاريخ الخليج العربي

مـن وجهـة نظرهـا الكولونياليـة المتجنيـة، وتعصبهـا الشـوفيني المقيـت، حيـث كان الشيخ بمنهاجـه الصـادق ونظرتـه المتطلعـة التـي تقوم علـى اسـتراتيجية علميـة وطنية، يعمـل علـى تأسـيس مدرسـة واقعيـة للتاريـخ الخليجـي، مدرسـة موضوعيـة متحـررة مـن هيمنـة الإمـلاءات التـي يحـاول تكريسـها التدليـس الكولونيالـي.

12. ويكفـي الدكتـور سـلطان بـن محمـد القاسـمي أنـه تحـوَّل إلـى مدرسـة قائمـة بذاتهـا ورمـز علمـي قضَّـى أكثـر مـن خمسـين سـنة فارسًـا لا يُشـقُّ لـه غبـار فـي ميـدان العلـم، وسـلخ يفاعتـه وزهـرة شـبابه وكهولتـه وشـيخوخته بيـن القرطـاس والقلـم، وأحـب الكتابـة ومتابعـة البحـث إلـى درجـة الهـوس والافتتـان، فجـاءت النتائـج كمـا أراد لهـا أن تكـون، وأصبحـت الكتابـة عنـده جِرَشَّـةً تلازمـه ويلازمهـا، يكتـب فـي كل مـكان .. يصطحـب معـه كنانيشـه أينمـا حـل وارتحـل .. يُـدَوِّنُ .. يلاحـظ .. يتسـاءل عـن فكـرة .. يبحـث عـن مخطـوط .. يحـاور مـن أجـل الظفـر بغائبـة أو اكتشـاف حقيقـة علميـة تنيـر دروب البحـث وتُبـدد الضبـاب الكثيـف الـذي يحجـب ذخائـر التـراث وحقائـق التاريـخ .. يثيـر النقاشـات حـول مواضيـع تحتـاج إلـى التعـاون والتركيـز للوقـوف علـى أجوبـة تتعلـق بقضايـا تاريخيـة حساسـة غيـر مجمـع عليهـا .

13. لقـد آتـت المدرسـة التاريخيـة الخليجيـة أكلهـا علـى أيـدي الشـيخ سـلطان وأينعـت ثمارهـا فـي أغلـب الجامعـات العربيـة، ولاخـوف علـى مصيرهـا ومشـروعها ؛ فأصلهـا ثابـت وفرعهـا فـي السـماء، والـذي يريـد أن يتعـرف علـى الشـيخ سـلطان أكثـر عليـه أن يقـرأ آثـاره، ويتعمـق فـي فهـم نتاجـه الـذي يُعـد ظاهـرة فـي عالـم الكتابـة التـي لا سـاحل لهـا ؛ وبقـراءة الشـيخ سـلطان واكتشـاف عالمـه الفكـري الدسـم نسـتطيع التعـرف علـى اهتمامـات هـذا المفكـر العمـلاق الـذي لَـمْ نعـرف بعـد مـن يجاريـه مـن معاصريـه فـي غـزارة الإنتـاج العلمـي، والتفـرغ للبحـث الأكاديمـي تفرغًـا كليـاً.

تلك هي أهم الاستنتاجات التي أفرزتها الدراسة المتعلقة بتوظيف المؤرخ سلطان القاسمي للوثيقة التاريخية في كتاباته والتي أثبتت نجاحه في توظيفه لها توظيفًا منهجيًا دقيقاً جعل كتاباته من أهم المصادر والمراجع التي أُعدت في تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي.

قائمة المصادر والمراجع:

أحمد، عزت السيد (2012). حدود التأويل. مجلة جامعة دمشق، *28*(1).

الأنسي، محمد (1318هـ / 1901م). قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية. جريدة بيروت.

البيان (2007). افتتاح دارة الدكتور سلطان القاسمي للدراسات الخليجية اليوم.

https//:www.albayan.ae/sports2007/

حمزة، ميمونة ميرغيني (2011). دراسات في منهجية البحث التاريخي. (تدقيق اللصاصمة، إحمود حرب). دار الخليج.

الرشيد، عبدالعزيز (1978). تاريخ الكويت. منشورات دار مكتبة الحياة.

زكي، هالة (2016). سلطان القاسمي مؤرخا، الأهرام. http:// www: ahram.org.eg/News Print/396942.aspx

الصباغ، ليلى (د.ن). دراسة في منهجية البحث التاريخي. جامعة دمشق.

صهود، محمد (2016). مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية. مجلة التدريس، *8*، 89 - 115.

عثمان، حسن (2000). منهج البحث التاريخي *(ط8)*. دار المعارف.

العروي، عبد الله (2004). مفهوم التاريخ الألفاظ والمذاهب والمفاهيم والأصول *(ط4)*. المركز الثقافي العربي.

القاسمي، سلطان (1992). الاحتلال البريطاني لعدن *1839م (ط2)*. دار الغرير للطباعة والنشر.

القاسمي، سلطان (2015). اقتصاد إمارات الساحل العربي في القرن التاسع عشر. منشورات القاسمي (أ).

القاسمي، سلطان (2012). الأمير الثائر *(ط4)*. منشورات القاسمي (أ).

القاسمي، سلطان (2017). إني أدين. منشورات القاسمي (أ).

القاسمي، سلطان (2000). بيان للمؤرخين الأماجد في براءة ابن ماجد. مداد.

القاسمي، سلطان (2004). بيان الكويت.

القاسمي، سلطان (2012). تقسيم الإمبراطورية العمانية *1856 - 1862م (ط5)*. منشورات القاسمي (ب).

القاسمي، سلطان (2012). حديث الذاكرة الشارقة *(ج2)*. منشورات القاسمي (ت).

القاسمي، سلطان (2013). حديث الذاكرة *(ج3)*. منشورات القاسمي.

القاسمي، سلطان (2011). حصاد السنين: ثلاثون عاما من العمل الثقافي في الشارقة. منشورات القاسمي (أ).

القاسمي، سلطان (2017). رحلة بالغة الأهمية المخطوطة الكاملة لكتاب دوارتي باربوزا *1565*. منشورات القاسمي (ب).

القاسمي، سلطان (2010). رسالة زعماء الصومال إلى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي *1837 (ط2)*. منشورات القاسمي (أ).

القاسمي، سلطان (2020). سجل مكاتبات السلطان برغش سلطان زنجبار (ومنها ما هو بخطه) *1296هـ/1878م*. منشورات القاسمي.

القاسمي، سلطان (2012). سرد الذات: الشارقة *(ط5)*. منشورات القاسمي (ث).

القاسمي، سلطان (2015). سيرة مدينة *(ج1)*. منشورات القاسمي (ب).

القاسمي، سلطان (2016). صراع القوى والتجارة في الخليج *1620 - 1820*. منشورات القاسمي.

القاسمي، سلطان (2012). القواسم والعدوان البريطاني *(1797 - 1820)*. منشورات القاسمي (ج).

القاسمي، سلطان (2012). مراسلات سلاطين زنجبار *(ح)*.

القاسمي، سلطان (2010). الوثائق العربية العمانية في مراكز الرشيف الفرنسية *(ط2)*. منشورات القاسمي (ب).

القاسمي، سلطان (2009). وصف قلعة مسقط وقلاع أخرى على ساحل خليج عمان. منشورات القاسمي.

القاسمي، سلطان (2011). يوميات ديفيد سيتون في الخليج *1800 - 1809 (ط3)*. منشورات القاسمي (ب).

كوثراني، وجيه (2013). تاريخ التأريخ «اتجاهات-مدارس-مناهج» *(ط2)*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.

لانجلوا، شارل وسينوبوس، شارل (1981). النقد التاريخي يشمل لانجلوا وسينوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية، بول ماس: نقد النص، امانويل كنت: التاريخ العام. (ترجمة عبدالرحمن بدوي). الطبعة الرابعة. وكالة المطبوعات.

مارو، هنري (1971). من المعرفة التاريخية (ترجمة جمال بدران). مراجعة زكريا إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

محمد، أبجي (2016). النقد التاريخي خطواته المنهجية والقضايا التاريخية المهيكلة له. مجلة عالم الفكر، *169*، 54-8.

المخلافي، عارف أحمد (2014). المستخلص في النقد التاريخي، مفهوم الوثيقة التاريخية-قواعد النقد التاريخي-التاريخ القديم. دار النشر للجامعات.

منشورات القاسمي (2018). أحاديث صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم إمارة الشارقة *(1972 - 2018)*، الجزء الأول (1972 - 1999)، الجزء الثاني (2000 - 2010)، الجزء الثالث (2011 - 2013)، الجزء الرابع (2014 - 2015)، الجزء الخامس (2016)، الجزء السادس (2017). الجزء السابع. منشورات القاسمي.

ناجي، هاشم (2015). الوهابية بتقارير القنصلية الفرنسية في بغداد 1806م/1221هـ-1809م/1224هـ شركة بيت الورّاق للنشر والتوزيع المحدودة.

يزبك، قاسم (1990). التاريخ ومنهج البحث التاريخي. دار الفكر اللبنانية.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

’aḥamdun ‘azati al-ssayyidu 2012). ḥudwda al-t’aīl majallatu jāmi‘ati dimashqi 28(1).

al’unsiyyu muḥammada 1318h / 1901m). qāmūsa al-llughati al‘uthmāniyyati almusammā al-ddarāriyyi al-llāmi‘āti fī muntakhabāti al-llughāti yaḥtawī ‘alā alkalimāti al-ttarkiyyati wa-al-’ālfāẓi alfārisiyyati wa-al-’ifranjiyyati almutadāwalati fī al-llughati al‘uthmāniyyati jarīdatu bayrūti

albayānu 2007). iftitāḥa dārati al-dduktwri sulṭāna alqāsimiyyi lil-ddirāsāti alkhalījiyyati alyawma https://www.albayan.ae/sports/2007

ḥamzatun maymūnata myrghyny 2011). dirāsātin fī manhajiyyatu albaḥthi al-ttārīkhiyyi (tadqyqu al-lṣāṣmh ’iḥmwd ḥarba dāra alkhalīji

al-rrashydu ‘abdāl‘azīza 1978). tārīkha alkū’ayti manshūrātu dāri maktabati alḥayāti

zakiyyun hālata 2016). sulṭāna alqāsimiyyi mu’uarrikhan al’ahrāma http://www:ahram.org.eg/NewsPrint/396942.aspx

al-ṣṣabbāghu laylā d n dirāsatan fī manhajiyyatu albaḥthi al-ttārīkhiyyi jāmi‘atu dimashqi

ṣuhūdun muḥammada 2016). mafhūma alwathīqati al-ttārīkhiyyati bayna alma‘rifati al’ālimati wa-al-ma‘rifati almadrasiyyati majallatu al-ttadrīsi 8115 89- ،.

‘uthmānun ḥusna 2000). minhaja albaḥthi al-ttārīkhiyyi ṭ dāra alma‘ārifi

al‘urwiyyu ‘abda al-lhi 2004). mafhūma al-ttārīkhi al’alfāẓa wa-al-madhāhiba wa-al-mafāhīma wa-al-’uṣwla ṭ almarkaza al-tthaqāfiyya al‘arabiyya

alqāsimiyyu sulṭāna 1992). aliḥtilāala albrīṭāniyya li‘udna 1839m(ṭ dāra algharīri lil-ṭṭibā‘ati wa-al-nnashri

alqāsimiyyu sulṭāna 2015). iqtiṣāda ’imārāti al-ssāḥili al‘arabiyyi fī alqarni al-ttāsi‘i ‘ushurun manshūrātu alqāsimiyyi ’

alqāsimiyyu sulṭāna 2012). al’amyra al-tthā’ira ṭ manshūrāti alqāsimiyyi ’

alqāsimiyyu sulṭāna 2017). ’iny ’adīnun manshūrātu alqāsimiyyi ’

alqāsimiyyu sulṭāna 2000). bayānun lil-mu’uarrikhīna al’amājidi fī barā’ti ibni mājidin midādun

alqāsimiyyu sulṭāna 2004). bayāna alkū’ayti

alqāsimiyyu sulṭāna 2012). taqsīma al’imbirāṭūriyyati al‘ammāniyyati 1856- 1862m(ṭ manshūrāti alqāsimiyyi b

alqāsimiyyu sulṭāna 2012). ḥadytha al-ddhākirati al-sshāriqati j manshūrāti alqāsimiyyi t

alqāsimiyyu sulṭāna 2013). ḥadytha al-ddhākirati j manshūrāti alqāsimiyyi

alqāsimiyyu sulṭāna 2011). ḥiṣāda al-ssinnayni thalāthūna ‘āman mina al‘amali al-tthaqāfiyyi fī al-sshāriqati manshūrātu alqāsimiyyi ’

alqāsimiyyu sulṭāna 2017). riḥlata bālighata al’ahammiyyati almakhṭūṭati alkāmilati likitābi dūāratī bārbwzā 1565. manshūrātu alqāsimiyyi b

alqāsimiyyu sulṭāna 2010). risālata zu‘amā’a al-ṣṣūmāli ’ilā al-sshaykhi sulṭāna bn ṣaqri alqāsimiyyi 1837(ṭ manshūrāti alqāsimiyyi ’

alqāsimiyyu sulṭāna 2020). sajjala mukātibātu al-ssulṭāni barghasha sulṭāni zanjabāri waminhā mā hū'a bikhaṭṭihi 1296h / 1878m. manshūrātu alqāsimiyyi

alqāsimiyyu sulṭāna 2012). sarda al-dhāt al-sshāriqatu ṭ manshūrāti alqāsimiyyi th

alqāsimiyyu sulṭāna 2015). sayrata madīnati j manshūrāti alqāsimiyyi b

alqāsimiyyu sulṭāna 2016). ṣirā'a alqūā wa-al-ttijārati fī alkhalīji 1620- 1820. manshūrātu alqāsimiyyi

alqāsimiyyu sulṭāna 2012). alqawāsima wa-al-'udwāna albrīṭāniyya 1797- 1820). manshūrāti alqāsimiyyi j

alqāsimiyyu sulṭāna 2012). murāsilāti salāaṭīni zanjabāri ḥ

alqāsimiyyu sulṭāna 2010). alwathā'iqa al'arabiyyata al'ammāniyyata fī marākizi al-rshyf alfaransiyyata ṭ manshūrāti alqāsimiyyi b

alqāsimiyyu sulṭāna 2009). waṣafa qal'atu masqiṭin waqullā'i 'ukhrā 'alā sāḥili khalīji 'ammāni manshūrātu alqāsimiyyi

alqāsimiyyu sulṭāna 2011). yawmīāti dīfīdi sytwn fī alkhalīji 1800- 1809(ṭ manshūrāti alqāsimiyyi b

kwthrāny wajīha 2013). tārīkha al-tta'arīkhi « ittijāhāt- mudāris- manāhija ṭ almarkaza al'arabiyya lil-'ābḥāthi wadirāsati al-ssīāsiyyāti

linjalaū shārla wsynwbws shārla 1981). al-nnaqda al-ttārīkhiyya yashmalu linjalaū wsynwbws almadkhalu 'ilā al-ddirāsāti al-ttārīkhiyyati bawwala māssun naqdu al-nnaṣṣi amānīl kannat al-ttārīkhu al'āmmu (tarjamatu 'abdālraḥmani badawiyyi al-ṭṭab'ata al-rrāb'ata wikālatu almaṭbū'āti

mārūn hinrī 1971). mina alma'rifati al-ttārīkhiyyati tarjamata jamāli badrāni murāja'ata zakariyyā 'ibrāhym alhay'iatu almiṣriyyatu al'āmmatu lil-tta'alīfi wa-al-nnashri

muḥammadun 'abijī 2016). al-nnaqda al-ttārīkhiyya khaṭwātihi almanhajiyyati wa-al-qaḍāyā al-ttārīkhiyyati almuhaykilati lahu majallatu 'ālami alfikri 16954 8- ،.

almikhlāafiyyu 'ārifun 'aḥamida 2014). almustakhlaṣa fī al-nnaqdi al-ttārīkhiyyi mafhūma alwathīqati al-ttārīkhiyya#i-qawā'ida al-nnaqdi al-ttārīkhiyyi- al-ttārīkha alqadīma dāru al-nnashri lil-jāmi'āti

manshūrātu alqāsimiyyi 2018). 'aḥādītha ṣāḥiba al-ssumuwwi al-sshaykha al-dduktwra sulṭāna bn muḥammadu alqāsimiyyi 'uḍwa almajlisi al'a'lā lil-ittiḥādi ḥākima 'imārati al-sshāriqati 1972- 2018) ،aljuz'a al'awwala 1972-1999) ،aljuz'a al-thāny 2000- 2010) ،aljuz'a al-tthālitha 2011- 2013) ،aljuz'a al-rrāb'a 2014- 2015) ،aljuz'a alkhāmsa 2016) ،aljuz'a al-ssādsa 2017). aljuz'a al-ssāb'a manshūrātu alqāsimiyyi

nājī hāshima 2015). alwahhābiyyata bitqāryri alqunṣuliyyati alfaransiyyati fī baghdādi 1806m / 1221h- 1809m / 1224h. sharikatu bayti alwirāqi lil-nnashri wa-al-ttawzī'i almaḥdūdati

yuzabbika qāsima 1990). al-ttārīkha waminhaja albaḥthi al-ttārīkhiyyi dāru alfikri al-llubnāniyyati

The Use of Historical Documents in the Writings of Sheikh Sultan bin Muhammad Al Qasimi (Selected Examples)

Khawla Heyaz (1)

Kheireddine Chatra(2)

Abstract:

Documents are prominent historical sources used extensively by the historian Sultan Al Qasimi in most of his works. By analyzing selected examples of his writings in which he relied almost entirely on documents, the current study seeks answers for the following questions: How did the historian Sultan Al Qasimi use historical documents in his publications? Did he apply the historical-critical method on the documents he had used in his works? What was the goal that he sought to achieve from their use? What were the most prominent difficulties he encountered? These questions are answered by drawing on selected examples and using an inferential research method to identify and characterize the links and relationships between archival sources and the historical works of the historian Sultan Al Qasimi. Additionally, their compatibility and consistency with the general framework of the mobility of historical subjects that he studied and researched is considered.

Keywords: Document, Sultan Al Qasimi, Historical Criticism, Purpose, Sources, Unity.

(1) College of arts Humanities and Social Sciences - University of sharjah (sharjah - U.A.E.)
U18200661@sharjah.ac.ae

(2) College of arts Humanities and Social Sciences - University of sharjah (sharjah - U.A.E.)